شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولـة الكويـت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
مـع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	
بيان المركز المالي المجمع	5
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	6
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	7
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	8
بيان التدفقات النقدية المجمع	9
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	10 – 51

RSM

RSM الربيع وشركاهم

برج الراية ٣، الطابق ١١، ٣٠
شارع عبدالعزيز محمد الصقر، مرقب
ص.ب ٢١١٥ الصفاة 13022 دولة الكويت

+965 22961000
+965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2019، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر، التغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، وباستثناء الأثر المحتمل للأمور المبينة في أسس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فإن البيانات المالية المجمعة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أسس الرأي المتحفظ

كما هو مبين في الإيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة، تضمنت البيانات المالية المجمعة استثمار في شركة زميلة "الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع." والتي تضمنت بياناتها المالية المجمعة استثمار في شركة زميلة "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع." والتي قامت برفع دعوى تحكيمية لاسترداد قيمة أحد استثماراتها والقرض المتعلق به والتي لا يمكن الوقوف على نتائجها حتى تاريخه، وعليه لم نتمكن من تحديد أثر أي تعديلات قد تكون ضرورية على قيمة استثمار "الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع." في "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع.". كما لم نتمكن من التحقق من قابلية استرداد المجموعة لممتلكات وعقارات ومعدات بإجمالي مبلغ 1,068,324 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019، تمثل قيمة موجودات متعلقة بمواقع كانت مستأجرة من قبل شركات المجموعة تم تسليمها للجهات المؤجرة، وأثر تلك الأمور على البيانات المالية المجمعة المرفقة.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا المتحفظ.

عدم التأكد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نلفت الانتباه إلى الإيضاح (27) حول البيانات المالية المجمعة، والذي يشير إلى أن كما في 31 ديسمبر 2019، بلغت خسائر الشركة الأم المتراكمة مبلغ 38,895,848 دينار كويتي (2018 – 42,155,767 دينار كويتي)، كما أنه في ذلك التاريخ، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 96,229,372 دينار كويتي (2018 – 122,520,685 دينار كويتي). إن تلك الظروف، بالإضافة إلى أمور أخرى مبينة في الإيضاح (27)، تشير إلى وجود شك مادي قد يؤدي إلى شك جوهري حول قدرة المجموعة على الاستمرار. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

تأكيد على أمر

بدون إضافة تحفظ آخر إلى رأينا المتحفظ نلفت الانتباه إلى الإيضاح (3) حول البيانات المالية المجمعة، والذي يشير إلى قيام إدارة المجموعة بإتخاذ إجراءات قانونية لتحصيل أرصدة مدينة بمبلغ 4,130,096 دينار كويتي والتي لا يمكن الوقوف على نتائجها النهائية حالياً.

تدقيق حسابات | ضرائب | استشارات

RSM ... RSM ... RSM ...

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديراتنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأننا لا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الهامة التي قمنا بتحديدها وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

استثمار في شركات زميلة

إن القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة تعتبر أحد الأمور الجوهرية بالنسبة للبيانات المالية المجمعة للمجموعة، كما أن حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة تساهم بشكل جوهري في نتائج أعمال المجموعة. يتضمن أحدث رأي صادر من قبل مدقق أحد الشركات الزميلة "رأي متحفظ" فيما يتعلق ببعض استثماراتها والموقف القانوني المتعلق به والتأكيد على أمر فيما يتعلق بدعاوي قضائية على الشركة الزميلة والتي لا يمكن الوقوف على نتائجها النهائية حالياً. تقوم المجموعة باستخدام أحكام وتقديرات لغرض تحديد انخفاض في القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة. وبالتالي قمنا بتحديد هذا الأمر ضمن أمور التدقيق الهامة. يتضمن الإيضاح رقم (2 – ح) حول البيانات المالية المجمعة السياسات المحاسبية المتعلقة بالاستثمار في شركات زميلة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها الوقوف على ما إذا كانت توافرت لدى إدارة المجموعة مؤشرات على وجود انخفاض في قيمة الاستثمار الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد، بما في ذلك التغيرات غير المتوافقة في الاقتصاد أو السوق أو البيئة القانونية أو قطاع الأعمال أو المناخ السياسي ، بما يؤثر على أعمال الشركات الزميلة مع الاخذ في الاعتبار اي تغييرات في الوضع المالي للشركات الزميلة. واستنادا إلى مؤشرات انخفاض القيمة المحددة من قبل الإدارة، فقد حصلنا على معلومات وكيفية احتساب انخفاض القيمة الدفترية التي قامت بها الإدارة، وقمنا بمراجعة مدى ملائمة أسلوب التقييم ومعقولية الافتراضات والبيانات الرئيسية المستخدمة في التقييم .

إضافة إلى ذلك، فقد قمنا بالتحقق من ملائمة الإفصاحات الخاصة بالشركات الزميلة الواردة في الإيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة.

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) "التأجير" اعتباراً من 1 يناير 2019

طبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) اعتباراً من 1 يناير 2019، يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "التأجير" والتفسيرات المتعلقة به ويحدد كيفية قياس وعرض وإفصاح عقود الإيجار. طبقت المجموعة منهجاً واحداً للاعتراف والقياس على جميع عقود التأجير التي تكون فيها الطرف المستأجر، باستثناء عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير للموجودات ذات القيمة المنخفضة، وطبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) باستخدام أسلوب الأثر الرجعي المعدل عند التطبيق في 1 يناير 2019، وبالتالي، لم يتم تعديل أرقام المقارنة، كما اختارت المجموعة استخدام النهج الانتقالي العلمي المناسب الذي يسمح بتطبيق المعيار فقط على العقود التي تحديدها مسبقا كعقود تأجير.

إن أثر تطبيق المعيار على بيان المركز المالي المجمع كما في 1 يناير 2019 وعلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 هو زيادة موجودات ومطلوبات المجموعة "حقوق استخدام أصول" و"إلتزامات عقود ايجار" بمبلغ 38,854,947 دينار كويتي و38,854,947 دينار كويتي، ونقص ربح السنة بمبلغ 1,046,941 دينار كويتي على التوالي.

إن أثر تطبيق المعيار الجديد يعد من أمور التدقيق الهامة نظراً لماديته وما يتطلبه من تحديث السياسات المحاسبية والتعقيدات المرتبطة بالتطبيق ومعالجة جميع البيانات ذات الصلة المرتبطة بعقود التأجير. يستند قياس حقوق استخدام أصول وإلتزامات عقود إيجار إلى استخدام افتراضات، مثل معدلات الخصم وشروط التأجير، بما في ذلك خيارات الإنهاء والتجديد. وبالتالي، تعتبر من أمور التدقيق الهامة.

إن الإفصاحات المتعلقة بعقود التأجير الواردة في البيانات المالية المجمعة مبينة في إيضاحات 2 (أ) و(15).

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها الاستفسار عن عملية التطبيق وتقييم أثرها المالي على البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك مراجعة السياسات المحاسبية المحدثة التي تم تطبيقها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16). كما قمنا بتقييم الإفتراضات المستخدمة من قبل الإدارة، لا سيما الإفتراضات المستخدمة لتحديد سعر الخصم وشروط الإيجار ومبادئ القياس، وفحص المدخلات الفعلية والمعالجة المحاسبية من قبل الإدارة لكل عقد إيجار ذو طبيعة هامة، وتقييم أثر التطبيق ومدى كفاية إفصاحات المجموعة حول المعيار وتأثيره على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن المعلومات الأخرى تتكون من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2019، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متطابقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا واذا ما تبين لنا من خلال عملنا أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء مادية، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك ضمن تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب الإفصاح عنه فيما يتعلق بهذا الشأن. إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى ، كما أننا لا نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسبا لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة المجموعة مسؤولة عن تقييم قدرتها على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة الأم أو أحد الشركات التابعة إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك. إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والمحتوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولين بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير مراقب الحسابات ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جدا، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنبا لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطغى على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة مع تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا فيما عدا الأثار المحتملة للأمور الموضحة في فقرة "أسس الرأي المتحفظ"، قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي المجمع للشركة الأم أو نتائج أعمالها، فيما عدا ما ورد في ايضاحات أرقام (18) و(27) حول البيانات المالية المجمعة.

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
24 مارس 2020

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات
مرخص فئة أ رقم 33

الموجـــودات	إيضاحات	2019	2018
الموجودات المتداولة:			
نقد ونقد معادل		**13,586,937**	6,498,096
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	3	**11,391,544**	13,748,985
مستحق من أطراف ذات صلة	4	**-**	8,873
مخزون	5	**15,673,176**	16,205,480
		40,651,657	36,461,434
موجودات متعلقة بعمليات غير مستمرة	6	**6,489,606**	6,489,606
مجموع الموجودات المتداولة		**47,141,263**	42,951,040
الموجودات غير المتداولة:			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	7	**5,248,218**	5,319,632
استثمار في شركات زميلة	8	**93,478,264**	100,951,257
عقارات استثمارية	9	**10,193,272**	17,539,395
ممتلكات وعقارات ومعدات	10	**114,675,559**	116,446,434
حقوق استخدام أصول	15	**34,813,797**	-
شهرة		**1,980,901**	1,980,901
موجودات غير ملموسة	11	**1,053,626**	1,513,524
مجموع الموجودات غير المتداولة		**261,443,637**	243,751,143
مجموع الموجودات		**308,584,900**	286,702,183
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات المتداولة:			
تسهيلات بنكية	12	**38,237,214**	56,623,027
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	13	**85,225,504**	90,723,574
مستحق إلى أطراف ذات صلة	4	**207,450**	207,450
دائنو مرابحة	14	**7,792,000**	11,129,500
إلتزامات عقود إيجار	15	**5,120,293**	-
		136,582,461	158,683,551
مطلوبات متعلقة بعمليات غير مستمرة	6	**6,788,174**	6,788,174
مجموع المطلوبات المتداولة		**143,370,635**	165,471,725
المطلوبات غير المتداولة:			
تسهيلات بنكية	12	**66,869,400**	56,932,480
التزامات أخرى طويلة الاجل		**673,479**	1,307,333
إلتزامات عقود إيجار	15	**30,691,644**	-
دائنو مرابحة	14	**16,779,500**	13,863,682
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	16	**4,825,363**	5,877,098
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**119,839,386**	77,980,593
مجموع المطلوبات		**263,210,021**	243,452,318
حقوق الملكية:			
رأس المال	17	**57,882,878**	57,882,878
أسهم خزانة	18	**(2,593,571)**	(2,593,571)
فائض إعادة تقييم		**51,732,871**	52,816,752
أثر التغيرات في الخسارة الشاملة الأخرى للشركات الزميلة		**(20,484,600)**	(20,650,913)
التغيرات التراكمية في القيمة العادلة		**(32,953)**	(28,982)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية		**(2,191,244)**	(2,051,818)
خسائر متراكمة		**(38,895,848)**	(42,155,767)
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم		**45,417,533**	43,218,579
الحصص غير المسيطرة		**(42,654)**	31,286
مجموع حقوق الملكية		**45,374,879**	43,249,865
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**308,584,900**	286,702,183

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (34) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

عصام الرفاعي
نائب رئيس مجلس الإدارة

24-3-2020

	إيضاحات	2019	2018
الإيرادات التشغيلية:			
مبيعات		**210,019,877**	213,669,018
إيرادات عقود المقاولات		**1,431,316**	1,443,006
إيرادات عقود الخدمات		**9,326,409**	10,781,733
		220,777,602	225,893,757
التكاليف التشغيلية:			
تكلفة المبيعات	21	**171,325,247**	174,539,210
تكلفة عقود المقاولات		**-**	1,110,261
تكلفة عقود الخدمات		**8,791,790**	10,862,874
		180,117,037	186,512,345
مجمل الربح		**40,660,565**	39,381,412
إيرادات تشغيلية أخرى		**7,330,484**	7,189,774
مصاريف عمومية وإدارية وبيعية	22	**(33,488,780)**	(37,409,522)
إستهلاك وإطفاء	10، 11، 15	**(7,745,161)**	(4,298,093)
صافي مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	3 – ب	**(371,577)**	(541,943)
مخصص مخزون بطيء الحركة	5 – أ	**(145,215)**	(204,081)
مخصصات لم يعد لها ضرورة	23	**936,187**	2,000,000
ربح التشغيل		**7,176,503**	6,117,547
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة	8	**2,953,152**	4,828,043
التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية	9	**125,743**	1,174,741
أرباح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وموجودات غير ملموسة		**1,842,179**	1,921,439
خسائر إنخفاض في القيمة	24	**(611,829)**	(4,844,931)
إيرادات الأخرى – (بالصافي)		**-**	588,907
صافي أرباح استثمارات	8 – أ	**39,842**	91,059
أرباح بيع عقارات استثمارية		**135,195**	45,000
مصاريف تمويلية		**(9,491,244)**	(7,534,844)
ربح السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية		**2,169,541**	2,386,961
ضريبة دعم العمالة الوطنية	2 – خ	**-**	(49,016)
ربح السنة		**2,169,541**	2,337,945
الخاص بـ:			
مساهمي الشركة الأم		**2,243,481**	2,501,410
الحصص غير المسيطرة		**(73,940)**	(163,465)
ربح السنة		**2,169,541**	2,337,945
		فلس	فلس
ربحية السهم الأساسية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم	26	**3.97**	4.43

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (34) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

	ايضاحات	2019	2018
ربح السنة		**2,169,541**	2,337,945
الدخل الشامل الآخر:			
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:			
فروقات ترجمة عملات من العمليات الأجنبية		**(139,426)**	192,635
حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركات زميلة	8	**(657,020)**	(12,470,715)
المحول إلى الخسائر المتراكمة من بيع استثمار في شركة زميلة	8 – أ	**(207,305)**	-
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً الى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:			
ربح إعادة تقييم أراضي ومباني		-	50,090,157
التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7	**(71,414)**	(262,469)
حصة المجموعة من الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة	8	**1,030,638**	-
(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الاخر للسنة		**(44,527)**	37,549,608
مجموع الدخل الشامل للسنة		**2,125,014**	39,887,553
الخاص بـ:			
مساهمي الشركة الأم		**2,198,954**	40,051,018
الحصص غير المسيطرة		**(73,940)**	(163,465)
		2,125,014	39,887,553

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (34) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم									
	رأس المال	أسهم خزانة	فائض إعادة تقييم	أثر التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	تعديلات ترجمة عملات أجنبية	خسائر متراكمة	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد كما في 1 يناير 2018	57,882,878	(2,593,571)	2,726,595	(8,028,596)	162,253	(2,244,453)	(42,703,059)	5,202,047	194,751	5,396,798
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) لشركات زميلة (إيضاح 8)	-	-	-	(151,602)	-	-	(1,572,640)	(1,724,242)	-	(1,724,242)
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) (إيضاح 3 – ب)	-	-	-	-	-	-	(310,244)	(310,244)	-	(310,244)
الرصيد كما في 1 يناير 2018 (المعدل)	57,882,878	(2,593,571)	2,726,595	(8,180,198)	162,253	(2,244,453)	(44,585,943)	3,167,561	194,751	3,362,312
ربح (خسارة) السنة	-	-	-	-	-	-	2,501,410	2,501,410	(163,465)	2,337,945
الدخل الشامل الاخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	-	-	50,090,157	(12,470,715)	(262,469)	192,635	-	37,549,608	-	37,549,608
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة	-	-	50,090,157	(12,470,715)	(262,469)	192,635	2,501,410	40,051,018	(163,465)	39,887,553
المحول إلى الخسائر المتراكمة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	71,234	-	(71,234)	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018	57,882,878	(2,593,571)	52,816,752	(20,650,913)	(28,982)	(2,051,818)	(42,155,767)	43,218,579	31,286	43,249,865
ربح (خسارة) السنة	-	-	-	-	-	-	2,243,481	2,243,481	(73,940)	2,169,541
الدخل الشامل الاخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	-	-	-	166,313	(71,414)	(139,426)	-	(44,527)	-	(44,527)
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة	-	-	-	166,313	(71,414)	(139,426)	2,243,481	2,198,954	(73,940)	2,125,014
المحول إلى الخسائر المتراكمة من انخفاض قيمة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	67,443	-	(67,443)	-	-	-
المحول من فائض إعادة التقييم إلى الخسائر المتراكمة	-	-	(1,083,881)	-	-	-	1,083,881	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	**57,882,878**	**(2,593,571)**	**51,732,871**	**(20,484,600)**	**(32,953)**	**(2,191,244)**	**(38,895,848)**	**45,417,533**	**(42,654)**	**45,374,879**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (34) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

	إيضاحات	2019	2018
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
ربح السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية		**2,169,541**	2,386,961
تسويات:			
إستهلاك وإطفاء	10، 11، 15	**7,745,161**	4,298,093
صافي مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	3 – ب	**371,577**	541,943
مخصص مخزون بطيء الحركة	5 – أ	**145,215**	204,081
مخصصات لم يعد لها ضرورة	23	**(936,187)**	(2,000,000)
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة	8	**(2,953,152)**	(4,828,043)
صافي أرباح استثمارات	8 – أ	**(39,842)**	(91,059)
التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية	9	**(125,743)**	(1,174,741)
أرباح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وموجودات غير ملموسة		**(1,842,179)**	(1,921,439)
أرباح بيع عقارات استثمارية		**(135,195)**	(45,000)
خسائر إنخفاض في القيمة	24	**611,829**	4,844,931
مصاريف تمويلية		**9,491,244**	7,534,844
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	16	**804,845**	933,184
		15,307,114	10,683,755
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		**1,985,865**	482,249
مستحق من أطراف ذات صلة		**-**	1,614,371
مخزون		**387,089**	539,412
دائنون وأرصدة دائنة أخرى		**(5,377,665)**	730,977
التزامات أخرى طويلة الاجل		**(633,854)**	(870,975)
التدفقات النقدية الناتجة من العمليات		**11,668,549**	13,179,789
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة	16	**(1,031,925)**	(392,782)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**10,636,624**	12,787,007
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
المدفوع لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات	10	**(2,181,997)**	(1,651,424)
المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وموجودات غير ملموسة		**2,027,179**	2,117,496
المحصل من بيع عقارات استثمارية		**7,592,944**	1,080,000
المحصل من بيع استثمار شركة زميلة	8 – أ	**10,632,300**	-
توزيعات نقدية مستلمة		**-**	91,059
المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		**-**	145,062
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		**18,070,426**	1,782,193
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:			
صافي الحركة على تسهيلات بنكية		**(8,448,893)**	(2,355,983)
صافي الحركة على دائنو مرابحة		**(421,682)**	(1,988,756)
مصاريف تمويلية مدفوعة		**(7,490,379)**	(7,534,844)
المدفوع لإلتزامات عقود إيجار	15	**(5,116,427)**	-
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(21,477,381)**	(11,879,583)
صافي الزيادة في نقد ونقد معادل		**7,229,669**	2,689,617
اثر تغيرات أسعار الصرف بالعملات الاجنبية		**(140,828)**	(341,710)
نقد ونقد معادل في بداية السنة		**6,498,096**	4,150,189
نقد ونقد معادل في نهاية السنة		**13,586,937**	6,498,096

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (34) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1- التأسيس والنشاط

تأسست شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة). ("الشركة الأم") بموجب عقد التأسيس رقم 1450/ جلد 4 المؤرخ في 22 سبتمبر 1980 وتعديلاته اللاحقة ، وآخرها ما تم التأشير عليه بالسجل التجاري تحت رقم 30225 بتاريخ 12 أغسطس 2018.

إن الشركة الأم مدرجة في بورصة الكويت.

إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة الأم من أجلها هي كما يلي:
- انشاء الأسواق المركزية وما تحتاجه من استراحات ومطاعم.
- استيراد وتصدير وتسويق المواد الإستهلاكية.
- صناعة المواد الغذائية.
- الاستثمار في العلامات التجارية.
- تشغيل الأسواق المركزية للبيع بالتجزئة والمطاعم وخدمات التجهيزات الغذائية والمتاجرة في معدات الاتصالات وتركيبها.
- التجارة في الملابس الجاهزة والأحذية، الحقائب، الكماليات والهدايا.
- حق القيام بما يلي في دولة الكويت أو خارجها:
  - الاستثمار في قطاعات مختلفة و ذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات أو الاستثمار في شركات، وتداول الأوراق المالية في الشركات المحلية والأجنبية.
  - تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية.
  - إدارة الشركات من جميع النواحي المالية والإدارية والعمليات.
  - الاستثمار العقاري.
  - استثمار الأموال الفائضة في محافظ مالية تدار من قبل مؤسسات مالية مختصة.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص.ب : 26567 الصفاة، 13126 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 24 مارس 2020. ان البيانات المالية المجمعة المرفقة خاضعة للمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الام. إن الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد اصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ. أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي ("د.ك") الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والعقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها ضمن بند ممتلكات وعقارات ومعدات والتى تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الأراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الأراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2.

المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2019 المتعلقة المجموعة وبيانها كالتالي:

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 - التأجير

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) التأجير، وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (4) تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد تأجير، وتفسير لجنة التفسيرات رقم (27) تقييم جوهر المعاملات التي تتضمن شكلاً قانونياً لعقد تأجير. يحدد المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير ويتطلب من المستأجرين المحاسبة عن أغلب العقود وفقا لنموذج فردي ضمن بنود المركز المالي.

لم يطرأ تغيير جوهري على طريقة محاسبة المؤجرين وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) مقارنةً بمعيار المحاسبة الدولي رقم (17). سيواصل المؤجرون تصنيف كافة عقود التأجير إما كعقود تأجير تشغيلية أو تمويلية باستخدام مبادئ مماثلة لمبادئ المعيار المحاسبة الدولي رقم (17). وعليه، لم ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) أثر على عقود التأجير التي تكون فيها المجموعة الطرف المؤجر.

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، طبقت المجموعة منهجاً واحداً للاعتراف والقياس على جميع عقود التأجير التي تكون فيها المجموعة الطرف المستأجر، باستثناء عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير للموجودات ذات القيمة المنخفضة. وطبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) باستخدام أسلوب الأثر الرجعي المعدل عند التطبيق المبدئي في 1 يناير 2019 وبالتالي، لم يتم تعديل معلومات المقارنة.

اختارت المجموعة استخدام الأسلوب الانتقالي العملي المناسب الذي يسمح بتطبيق المعيار فقط على العقود التي تم تحديدها مسبقاً كعقود تأجير كما في معيار المحاسبة الدولي رقم (17) وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية 4 في تاريخ التطبيق المبدئي. اختارت المجموعة أيضا استخدام إعفاءات من الاعتراف بعقود التأجير التي تبلغ مدتها عند تاريخ بدء مدة عقد التأجير 12 شهراً أو أقل ولا تحتوي على خيار شراء ("عقود التأجير قصيرة الأجل") وعقود التأجير التي يكون فيها الأصل محل العقد منخفض القيمة ("موجودات ذات القيمة المنخفضة").

الأثر على محاسبة المستأجر

التأجير التشغيلي السابق

يغير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) كيفية قيام المجموعة بالمحاسبة عن عقود التأجير المصنفة سابقاً كعقود تأجير تشغيلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17)، والتي كانت خارج بنود المركز المالي. عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، على جميع عقود التأجير (باستثناء ما هو مذكور أدناه)، تقوم المجموعة بـ:

1. الإعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير ضمن بيان المركز المالي المجمع، ويتم قياسهما مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير المستقبلية، و
2. الإعتراف بإستهلاك موجودات حق الاستخدام والفوائد على مطلوبات التأجير في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، و
3. يتم تجزئة إجمالي مبلغ النقد المدفوع إلى أصل المبلغ (معروض ضمن الأنشطة التمويلية) والفائدة (معروض ضمن الأنشطة التشغيلية) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الاعتراف بحوافز التأجير (مثلا فترة الإيجار مجانية) كجزء من قياس موجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير في حين أنها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17) تنتج عن الاعتراف بمطلوبات حوافز التأجير ويتم إطفاؤها على أساس القسط الثابت وتخصم من مصروف الإيجار.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) يتم اختبار موجودات حق الاستخدام للتحقق من وجود انخفاض في قيمتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (36) الإنخفاض في قيمة الموجودات، ويحل محل الشرط السابق للاعتراف بمخصص لعقود التأجير المتوقع خسارتها.

بالنسبة لعقود التأجير قصيرة الأجل (مدة التأجير 12 شهراً أو أقل) ولعقود التأجير الموجودات ذات القيمة المنخفضة (مثل أجهزة الحاسب الآلي الشخصية والأثاث المكتبي)، اختارت المجموعة الاعتراف بمصاريف التأجير على أساس القسط الثابت كما هو مسموح به وفقا للمعيار الدولي التقارير المالية رقم (16). يتم عرض المصاريف ضمن بند المصاريف الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

التأجير التمويلي السابق

يتمثل الفارق الرئيسي بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (17) فيما يتعلق بالموجودات المحتفظ بها سابقاً بموجب عقد التأجير تمويلي في قياس ضمانات القيمة المتبقية التي يقدمها المستأجر للمؤجر. ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) أن تعترف المجموعة كجزء من مطلوبات التأجير المبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية فقط عوضاً عن الحد الأقصى للمبلغ المضمون وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17). لم يكن لهذا التغيير تأثير مادياً على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

الأثر على محاسبة المؤجر

لا يغير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بشكل جوهري كيفية قيام المؤجر بالمحاسبة عن عقود التأجير. يواصل المؤجر تصنيف عقود التأجير إما كعقود تأجير تمويلية أو كعقود تأجير تشغيلية والمحاسبة عنهما بشكل مختلف. ومع ذلك، قام المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بتغيير وزيادة الإفصاحات المطلوبة، خاصةً فيما يتعلق بكيفية قيام المؤجر بإدارة المخاطر الناشئة عن حصته المتبقية في الموجودات المستأجرة.

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، يقوم المؤجر الوسيط بالمحاسبة عن عقد التأجير الرئيسي و التأجير من الباطن كعقدين منفصلين. يتعين على المؤجر الوسيط تصنيف عقد التأجير من الباطن كعقد تأجير تمويلي أو تشغيلي بالرجوع إلى موجودات حق الاستخدام الناشئة عن عقد التأجير الرئيسي (وليس بالرجوع إلى الموجودات الأساسية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17)).

نتيجة للتغيير المذكور أعلاه، قامت المجموعة بإعادة تصـــنيف بعض اتفاقيات التأجير من الباطن كعقود التأجير تمويلية. يتم الإعتراف بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدينو التأجير التمويلي وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

الأثر المالي الناتج عن التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)

إن المتوسط المرجح لسعر الاقتراض الإضافي للمستأجر المرجح المطبق على مطلوبات التأجير المعترف بها ضمن بيان المركز المالي المجمع كما في تاريخ التطبيق المبدئي يتراوح من 4.65٪ إلى 7.5%.

يوضح الجدول التالي تسوية ارتباطات عقود التأجير التشغيلية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17) كما في 31 ديسمبر 2018 ومطلوبات التأجير المعترف بها ضمن بيان المركز المالي كما في تاريخ التطبيق المبدئي:

	دينار كويتي
ارتباطات تأجير تشغيلية غير مخصومة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) كما في 31 ديسمبر 2018	**41,680,970**
ناقصاً: استثناء لعقود التأجير قصيرة الأجل	**(1,474,783)**
ناقصاً: استثناء لموجودات ذات القيمة المنخفضة	**(3,000)**
ناقصاً: تعديلات أخرى	**(1,348,240)**
مطلوبات التأجير المعترف بها ضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 1 يناير 2019 (إيضاح 15)	**38,854,947**

توضـــح الجداول التالية مقدار التعديل على كل بند في بيانات المالية المتأثر بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) للســـنة الحالية.

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:

	2019
زيادة في مصاريف الإستهلاك والإطفاء (إيضاح 15)	4,162,502
زيادة في مصاريف التمويل (إيضاح 15)	2,000,866
نقص في المصاريف الأخرى	(5,116,427)
النقص في ربح السنة	**1,046,941**

المجموعة كمستأجر

1. إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) على عقود التأجير المصنفة سابقاً كعقود تأجير تشغيلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) أدى إلى الاعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير. نتج عن ذلك انخفاض في "المصاريف الأخرى" وزيادة في الاستهلاك ومصاريف التمويل.
2. يتم عرض المعدات المستأجرة بموجب ترتيبات تأجير تمويلي التي سبق تصنيفها ضمن الممتلكات والعقارات والمعدات كموجودات حق الاستخدام. لم يكن هناك تغيير في المبلغ المعترف به.
3. يتم عرض مطلوبات التأجير الخاصة بعقود التأجير المصنفة سابقاً على أنها عقود تأجير تمويلية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17) والتي تم عرضها سابقاً ضمن الالتزامات وفقاً لعقود التأجير التمويلية في بند "مطلوبات التأجير ". لم يكن هناك أي تغيير في المطلوبات المعترف بها.
4. تم إلغاء الاعتراف بمخصصات عقود التأجير المتوقع خسارتها المعترف بها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17).
5. تم إلغاء الاعتراف بمطلوبات حوافز التأجير المعترف بها سابقاً المتعلقة بعقود التأجير التشغيلية، وتم إدراجها ضمن حساب موجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير.

التأثير على بيان التدفقات النقدية:

نتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تأثير على بيان التدفقات النقدية المجمعة للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) يستوجب على المستأجر عرض التالي:

- مدفوعات لتأجير قصير الأجل ومدفوعات لتأجير موجودات ذات قيمة منخفضة ومدفوعات التأجير المتغيرة وغير المدرجة ضمن مطلوبات التأجير، كجزء من الأنشطة التشغيلة (قامت المجموعة بإدراج تلك المدفوعات ضمن المدفوعات للموردين والموظفين).
- المدفوعات النقدية للجزء الخاص بالفوائد على مطلوبات التأجير إما ضمن الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة التمويلة، كما هو مسموحٌ به وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7). (اختارت المجموعة ادراج الفوائد المدفوعة ضمن الأنشطة التمويلة).
- المدفوعات النقدية لجزء الأصل من مطلوبات التأجير ضمن من الأنشطة التمويلة.

وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) يتم عرض جميع مدفوعات التأجير التشغيلي ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

لم ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تأثير على صافي التدفقات النقدية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): مزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي
وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، يمكن قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، شريطة أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المستحق من المبلغ الأصلي القائم (معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها) والاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج الأعمال المناسب لغرض التصنيف. توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أن الأصل المالي يجتاز اختبار معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها بغض النظر عن أي حدث أو ظرف يؤدي إلى الإنهاء المبكر للعقد وبغض النظر عن أي طرف يدفع أو يتلقى تعويضات معقولة عن الإنهاء المبكر للعقد. يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتسري اعتباراً من 1 يناير 2019.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (28): الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الزميلة وشركات المحاصة
توضح التعديلات أن المنشأة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الاستثمارات طويلة الأجل في الشركة الزميلة أو شركات المحاصة التي لا تنطبق عليها طريقة حقوق الملكية، ولكن التي في جوهرها تشكل جزء من صافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو شركة المحاصة (استثمارات طويلة الأجل). ويعتبر هذا التصنيف مناسباً لأنه يعني ضمناً أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ينطبق على تلك الاستثمارات طويلة الأجل.

كما أوضحت التعديلات أنه عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لا تأخذ المجموعة في الاعتبار أي خسائر للشركة الزميلة أو شركة المحاصة، أو خسائر انخفاض في القيمة على صافي الاستثمار والمحققة كتسويات لصافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو شركة المحاصة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المحاصة.

يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتسري اعتباراً من 1 يناير 2019. وحيث أن المجموعة لا تملك استثمارات طويلة الأجل في شركات زميلة وشركات محاصة، فإن هذه التعديلات لن يكون لها أثر على البيانات المالية المجمعة.

دورة التحسينات السنوية 2015-2017 [الصادرة في ديسمبر 2017]

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – دمج الأعمال
توضح التعديلات أن أي منشأة عند اكتساب السيطرة على عمليات مشتركة، فإنها تطبق متطلبات دمج الأعمال على مراحل منها قياس الاستثمارات المملوكة من قبل في موجودات ومطلوبات العمليات المشتركة بالقيمة العادلة. وللقيام بذلك، يقوم المشتري بقياس حصص ملكيته المملوكة سابقاً في العمليات المشتركة.

تطبق المنشأة تلك التعديلات على معاملات دمج الأعمال التي يكون تاريخ الحيازة لها في أو بعد الفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) – الترتيبات المشتركة
إن أي طرف يشارك في عملية مشتركة ولكنه لا يملك سيطرة مشتركة، قد يحصل على سيطرة مشتركة للعمليات المشتركة والتي تشكل نشاط العمليات المشتركة فيها أعمال ضمن تعريف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3). وتوضح التعديلات عدم قياس الحصص المملوكة سابقاً في العمليات المشتركة.

تطبق المجموعة تلك التعديلات على المعاملات التي تحصل فيها على سيطرة مشتركة في أو بعد الفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019.

معيار المحاسبة الدولي (23) – تكاليف الاقتراض
توضح التعديلات أن المجموعة تعامل أي قروض تمت في الأساس لتطوير أصل مؤهل كجزء من القروض العامة عندما تكون كل الأنشطة الضرورية لتجهيز الأصل للاستخدام أو البيع المزمع له كاملة.

تطبق المجموعة تلك التعديلات على تكاليف الاقتراض المتكبدة في أو بعد الفترة المالية السنوية التي تطبق فيها الشركة تلك التعديلات للمرة الأولى. تطبق الشركة تلك التعديلات على المعاملات التي تحصل فيها على سيطرة مشتركة في أو بعد أو الفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. وحيث أن سياسة المجموعة الحالية تتماشى مع هذه التعديلات، فإن المجموعة لا تتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير على البيانات المالية المجمعة.

تنطبق بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للمرة الأولى في 2019 ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سرياتها بعد.

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة فيما عدا المعيار الدولي للتقارير المالية (16) - التأجير.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها بعد من قبل إدارة المجموعة:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – تعريف الأعمال

التعديلات في تعريف الأعمال (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)) هي تغييرات على ملحق أ، المصطلحات المعرفة وإرشادات التطبيق والأمثلة التوضيحية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) فقط وبيانها كما يلي:

- يوضح التعديل أنه لكي يتم اعتبار الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها كأعمال يجب أن تتضمن على الأقل مُدخَل وعملية موضوعية تسهمان معاً بشكل جوهري في القدرة على الانتاج.
- تضييق تعريفات الأعمال والإنتاج من خلال التركيز على البضائع والخدمات المقدمة للعملاء وإزالت الإشارة إلى القدرة على تخفيض التكاليف
- إضافة إرشادات وأمثلة توضيحية لمساعدة المنشآت تقييم ما إذا كان قد تم الاستحواذ على عملية موضوعية
- إزالة التقييم الذي يحدد ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي مُدخلات أو عمليات مفقودة ومواصلة الإنتاج
- إضافة خيار اختبار تركيز الذي يسمح بإجراء تقييم مبسط لمعرفة إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها لا تمثل الأعمال.

تسري التعديلات أعلاه على تجميع الأعمال التي يكون فيها تاريخ الاستحواذ في أو بعد بداية الفترة المالية السنوية الأولى التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب. أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" والشركات التابعة التالية (المشار اليها بالمجموعة):

إسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية (%) 2019	نسبة الملكية (%) 2018
شركة الأخوة القابضة - ش.م.ك. (قابضة) - وشركاتها التابعة (أ)	دولة الكويت	قابضة	99	99
شركة مركز سلطان للتجارة والمقاولات العامة – ذ.م.م. - وشركاتها التابعة (أ)	دولة الكويت	أسواق مركزية	99	99
شركة مجموعة كايبتال المتحدة - ش.م.ك (مقفلة) – وشركتها التابعة (أ)	دولة الكويت	استثمار	99	99
شركة الخليج المتحدة للاستثمار العقاري والسياحي – ش.م.ك (مقفلة) – وشركاتها التابعة (أ)	دولة الكويت	استثمار عقاري	99	99
الشركة الوطنية للطاقة – ش.م.ك (مقفلة) (أ)	دولة الكويت	مقاولات تجارة عامة	99	99
شركة داليا الوطنية للتجارة العامة والمقاولات – ذ.م.م. (أ)	دولة الكويت	ومقاولات	99	99
شركة موضة الكويت العالمية للملابس الجاهزة والحقائب والأحذية – ذ.م.م. (أ)	دولة الامارات	تجارة عامة ومقاولات تجارة عامة	99	99
شركة الإقتصاد الأمريكي للتجارة العامة والمقاولات – ذ.م.م. (أ)	دولة الكويت المملكة الأردنية	ومقاولات تجارة عامة	99	99
شركة الثناء الصناعية – شركة أردنية ذات مسؤولية محدودة (أ)	الهاشمية	ومقاولات تجارة عامة	99	99
شركة سي ستور للتجارة العامة والمقاولات – ذ.م.م. (أ)	دولة الكويت	ومقاولات تجارة عامة	99	99
شركة اسبشيالتي فاشن جروب - مصر – ش.م.م. (أ)	جمهورية مصر العربية	ومقاولات	99	99
شركة سلطان الاستثمارية القابضة – ش.ش.و	دولة الكويت	قابضة	100	-
شركة سلطان القابضة – ش.ش.و	دولة الكويت	قابضة	100	-
شركة أصول السلطان العقارية – ذ.م.م. (أ)	دولة الكويت	استثمار عقاري	99	-

(أ) أن النسبة المتبقية البالغة 1% مملوكة من طرف ذي صلة، والشركة الأم هي المالك المستفيد منها.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على إستخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فانه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة الى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة الأم على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند إتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الإجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. عند التجميع، يتم إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة بإستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة، بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وكل بند من بنود الدخل الشامل الأخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة .

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملاك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- إستبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الأخر إلى الأرباح أو الخسائر أوالأرباح المرحلة طبقا لما يلزم لهذه البنود.

ج. <u>تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول</u>
تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:
- كانت من المتوقع تحققها أو تنوى المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ به لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:
- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ به بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي ، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي .

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

د. الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الإتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع نقد ونقد معادل، المدينين، المستحق من/ إلى أطراف ذات صلة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، التسهيلات البنكية، دائنو مرابحة، التزامات عقود الإيجار والدائنين والتزامات أخرى طويلة الاجل.

الموجودات المالية:

تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمجموعة بإدارة موجودات المجموعة و كذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات

النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معا. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة – اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يتم تحديد نموذج الاعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية او تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في أحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة ، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الإعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الأخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع .
- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة العائد الفعلي

طريقة العائد الفعلي هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. بشكل عام، فإن معدل العائد الفعلي هو السعر الذي يقوم بخصم التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو حيثما ينطبق، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة عن ضعف ائتماني، يتم احتساب سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانيا عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتصل إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد والنقد المعادل ، المدينين التجاريين ، المستحق من أطراف ذات صلة تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

النقد والنقد المعادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع ، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا مخصص الانخفاض في القيمة.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

عند التحقق المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر عندما لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة أو مقابل محتمل ناشئ عن دمج الأعمال. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك الجزء الخاص بالعملات الأجنبية في الدخل الشامل الأخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الأخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد. إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الأخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تبويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية المسعرة وغير المسعرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر في بيان المركز المالي المجمع.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة لموجودات العقود، المدينين التجاريين والمدينين الأخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الإعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

بالنسبة لأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى – الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) – الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) – الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الإعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم ، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط. تشمل المعلومات التطلعية التي تم النظر فيها الإمكانية المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو المجموعة ، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة ، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولي مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهرًا جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير المالي.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، أما بالنسبة لأدوات الدين المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، يتم تحميل الخسائر المتاحة لبيان الأرباح أو الخسائر المجمع، ويتم الإعتراف به من خلال الدخل الشامل الأخر.

المطلوبات المالية:

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر

يتم تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أوالخسائر عندما تكون المطلوبات المالية:

1- مقابل محتمل للمستحوذ في عملية دمج الأعمال،
2- محتفظ بها لغرض المتاجرة أو
3- تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أوالخسائر.

يتم قياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أوالخسائر بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة.

ومع ذلك، بالنسبة للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بمبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية الخاص بالتغييرات في مخاطر الائتمان لتلك المطلوبات في الدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بالمبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للمطلوبات في الارباح أو الخسائر. التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر الائتمان للمطلوبات المالية يعترف بها في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الارباح أو الخسائر لكن يتم تحويلها إلى الأرباح المرحلة عند استبعاد المطلوبات المالية.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة
يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على النحو المبين أعلاه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الدائنون
يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

الإقتراض
يتم إدراج القروض مبدئيا بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم إحتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أوالخسائر المجمع خلال فترة الإقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم إحتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

المرابحات
تتمثل المرابحات في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لبنود تم شراؤها وفقا لاتفاقيات عقود المرابحات. يدرج رصيد المرابحات بإجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الإعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الارباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية
يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط اذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حاليا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد .

ه. موجودات العقود
إن موجودات العقود تمثل حق المجموعة في المقابل الذى تم على أساسه تحويل البضائع وتأديه الخدمات للعميل، إذا قامت المجموعة بتحويل البضائع أو تأديه الخدمات للعميل قبل أن يقوم العميل بدفع المقابل أو قبل تاريخ استحقاق المبلغ ، فيتم الإعتراف بموجودات العقود في حدود المبلغ المكتسب وفقا للشروط التعاقدية.

يتم تقييم موجودات العقود لإنخفاض في القيمة وفقاً للطريقة المبسطة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية 9: الأدوات المالية.

و. المخزون
يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقادمة أو بطيئة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة، وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس ما يرد أولا يصرف أولا أو المتوسط المرجح للمخزون بالمخازن وذلك طبقا لطبيعة المخزون.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوما منه تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية.يتم شطب بنود المخزون المتقادمة وبطيئة الحركة بناء على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

ز. العقارات الاستثمارية

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض إكتساب الإيجارات أو إرتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئيا بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقا للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدث بها التغير.

يتم رسملة المصاريف اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل فقط عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة من المصاريف إلى المجموعة. وأن التكلفة يمكن قياسها بصورة موثوقة. يتم تسجيل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى كمصاريف عند تكبدها. عند استبدال جزء من العقار الاستثماري، يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها (أي في تاريخ انتقال السيطرة للمشتري) أو سحبها نهائيا من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيليا لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الاستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه. في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقا للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

ح. الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة. وفقا لطريقة حقوق الملكية، فان الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعليا حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الأخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الأخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة إلتزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء يتم الإعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي إنخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الإقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضرورياً الاعتراف بأي انخفاض في قيمة الاستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختبار الانخفاض في القيمة لكامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم إدراج أى عكس للإنخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقا القيمة القابلة للاسترداد من الإستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسائر إنخفاض في قيمة استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة. تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد إنخفضت قيمته. فإذا ما وجد ذلك الدليل، تقوم المجموعة بإحتساب مبلغ الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

ط. دمج الأعمال والشهرة

أ - دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال بإستخدام طريقة الإقتناء. تقاس تكلفة الإقتناء بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة، يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة والتي تمثل حصتهم الحالية التي تعطي لملاكها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها. تدرج تكاليف الإقتناء كمصروف عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الإقتناء بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقا للشروط التعاقدية والظروف الإقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الإقتناء، بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشتراة.

عند دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة المشترى السابقة على تاريخ الإقتناء بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقتناء، ويدرج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقتناء. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو إلتزام وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية". عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا تتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائيا ضمن حقوق الملكية.

عند عدم إستكمال دمج الأعمال في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات للبنود التي لم تكتمل معالجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الإقتناء، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الإقتناء إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

ب - الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحصص غير المسيطرة عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والإلتزامات المحتملة كما في تاريخ عملية الإقتناء. تظهر الشهرة مبدئيا كأصل بالتكلفة ولاحقا يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصا خسائر الإنخفاض المتراكمة في القيمة.

إذا كان هناك زيادة في صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والإلتزامات عن التكلفة، فإن المجموعة مطالبة بإعادة تقييم القياس والتحديد لصافي الموجودات ومراجعة قياس تكلفة الإقتناء، ومن ثم إدراج قيمة الزيادة المتبقية بعد إعادة التقييم مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

لغرض التأكد من وجود إنخفاض في قيمة الشهرة، فإنه يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الإنتفاع من عملية الدمج. تتم مراجعة وحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها سنويا أو بصورة أكثر تكرارا عند وجود دليل على إنخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدة بقيمة إنخفاض القيمة، ومن ثم يتم تخفيض باقي الموجودات في نفس الوحدة بشكل نسبي طبقا للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءا من وحدة توليد النقد ويتم إستبعاد جزء من العمليات بداخل هذه الوحدة، فإن الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة تمثل جزءا من القيمة الدفترية لهذه العمليات، وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن إستبعاد هذه العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد. إن سياسة المجموعة الخاصة بالشهرة الناتجة عن عملية إقتناء شركة زميلة قد تم عرضها في سياسة الاستثمار في الشركات الزميلة.

ي. ممتلكات وعقارات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من إستخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات فيما عدا الاراضي ملك حر والمباني بالتكلفة ناقصا الإستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أوإنهاء خدمة الموجودات، يتم إستبعاد تكلفتها وإستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تظهر الأراضي ملك حر والمباني بالقيمة العادلة بناء على تقييمات دورية من قبل مقيمين مستقلين مخصوما منها الاستهلاكات اللاحقة. يتم استبعاد أي رصيد للاستهلاك المتراكم في تاريخ التقييم مقابل القيمة الدفترية الإجمالية للأصل ومن ثم تعديل صافي القيمة إلى قيمة الأصل المعاد تقييمها.

إن الزيادة في القيمة الدفترية للأراضي والمباني نتيجة للتقييم يتم إضافتها إلى حساب فائض إعادة التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر. إن النقص الذي يقابل زيادة سابقة لنفس الأصل يتم تخفيضه مباشرة من حساب فائض إعادة التقييم في الدخل الشامل الآخر ويتم إدراج أي نقص آخر مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم معالجة الفرق في كل سنة بين الاستهلاك المحتسب بناء على القيمة الدفترية المعاد تقييمها والمدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وبين الاستهلاك المحتسب بناءً على التكلفة الأصلية للأصل بتحويله مباشرة من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة. تقوم المجموعة بإعادة تقييم تلك الأراضي والمباني كل 3 سنوات.

عندما يتم بيع الموجودات التي تم إعادة تقييمها، فيتم تحويل المبالغ المتضمنة في فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة.

يتم إدراج العقارات تحت الإنشاء لأغراض أعمال الانتاج أو الاستخدام الاداري بالتكلفة ناقصاً أي خسائر معترف بها للانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة الأتعاب المهنية و كذلك تكاليف الإقتراض التي يتم رسملتها على الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الإقتراض حسب السياسة المحاسبية للمجموعة. يتم تصنيف هذه العقارات ضمن الفئات الملائمة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند إنجازها وإعتبارها جاهزة للاستخدام. يبدأ إستهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للاستخدام للغرض المخصص له كما هو الحال بالنسبة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات الأخرى.

لا يتم إستهلاك الأراضي. يتم إحتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

	سنوات
مباني	40
تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر	5 – 3
أثاث وتركيبات	5
سيارات	3 – 2
آلات ومعدات	15

إن بعض الممتلكات والعقارات والمعدات المستخدمة في بعض المشاريع يتم إستهلاكها على مدى فترة العقود الخاصة بتلك المشاريع.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الإستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الإقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الإعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ك. <u>الموجودات غير الملموسة</u>

عند التحقق المبدئي، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقتناة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المتكبدة لإعداد الأصل لاستخدامه في الغرض المخصص له.

لاحقاً للتحقق المبدئي، يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الإنتاجي ويتم تقديرها لتحديد الانخفاض في القيمة كلما كان هناك مؤشر على أن الأصل غير الملموس قد انخفضت قيمته. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية كل سنة مالية. يتم احتساب التغيرات في العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كما هو ملائم، ويتم معاملتها كتغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند الاستبعاد.

تتمثل الموجودات غير الملموسة بالمدفوع إلى خلوات محلات تجارية. تدرج خلوات المحلات التجارية بالتكلفة ناقصا مجمع الاطفاء وخسائر الهبوط في القيمة. ويتم إطفاء التكلفة على مدى المدة المتوقع الانتفاع بها والمقدرة بخمس سنوات.

<u>موجودات أخرى</u>

يتمثل هذا البند في قفليات ناتجة عن إستغلال مواقع. يتم قيد القفليات مبدئيا بالتكلفة، ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة ناقصا الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم إحتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت على مدى المدة المتوقع الإنتفاع بها من هذا الأصل والذي يتراوح من 3 إلى 20 سنة.

ل. إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

م. العمليات غير المستمرة

تمثل العمليات غير المستمرة جزءا من أعمال المجموعة، والتي يمكن فصل نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية بشكل واضح من باقي المجموعة، والتي أيضا:

- تمثل نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.
- تمثل جزءا من خطة منسقة لاستبعاد نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.
- تشمل الشركات التابعة المقتناة أساسا لغرض البيع لاحقا.

يشمل هذا المكون عمليات وتدفقات نقدية والتي يمكن تمييزها بشكل واضح، من الناحية التشغيلية ولأغراض التقرير المالي عن بقية المجموعة. بمعنى آخر، سيكون أحد مكونات المنشأة عبارة عن وحدة توليد نقد أو مجموعة وحدات توليد نقد عندما يكون محتفظ بها لغرض الاستخدام.

يتم تصنيف تلك العمليات كعمليات غير مستمرة عند البيع أو عند تحقق شروط التصنيف كعمليات غير مستمرة، أيهما يحدث أولا.

يتم إدراج الايرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات غير المستمرة بشكل منفصل عن الايرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات المستمرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وذلك حتى مستوى الربحية للفترة المنتهية في تاريخ البيانات المالية وكذلك الفترات المقارنة، حتى وإن احتفظت المجموعة بحصة غير مسيطرة في الشركة التابعة بعد البيع، حيث يتم إدراج الربح أو الخسارة كبند مستقل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

ن. مطلوبات العقود

تنشأ مطلوبات العقود إذا دفع العميل المقابل، أو كان للمجموعة حق غير مشروط في المقابل قبل قيام المنشأة بتحويل سلعة أو خدمة إلى العميل. يتم الإعتراف بمطلوبات العقود كإيراد عند تأدية المجموعة إلتزاماتها بموجب العقد.

س. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم إحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ع. توزيعات الأرباح للمساهمين

تقوم المجموعة بالإعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائيا، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعا لارادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الإعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فان الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الإفصـــاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

ف. رأس المال
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية، إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ص. أسهم خزانة
تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقا من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصـــدارها أو إلغائها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقا لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين" احتياطي أسهم الخزانة"، لفترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة. ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصـيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسـائر الإضـافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصـدار على التوالي. تستخدم الأرباح المحققة لاحقا عن بيع أسـهم الخزانة لمقابلة الخسـائر المسـجلة سـابقا في علاوة الإصـدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار اسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمنا التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقا، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

ق. تحقق الإيراد
يتم الإعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سـيطرة البضـائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق المجموعة نموذجًا من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:
- الخطوة الأولى : تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشـئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية : تحديد التزامات الأداء في العقد - التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضـــائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة : تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة إستحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها ، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سـعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد – بالنسـبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، سـتقوم المجموعة بتخصـيص سـعر المعاملة لكل التزام أداء في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام بالأداء.
- الخطوة الخامسة : الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالتزام الأداء.

تقوم المجموعة بممارسـة بعض الأراء، مع الأخذ في الإعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصـلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية التزامات الأداء عن طريق بيع البضـاعة أو تأديه الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضـاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية :
- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء ، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة ، و للمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:
- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل .
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل .
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالتزامات الأداء التي لم يتم تلبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع. وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية التزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجمع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

- <u>مبيعات البضاعة</u>

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم الإعتراف بإيرادات بيع البضائع في وقت محدد عندما أو كلما يتم تحويل السيطرة على البضاعة للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة كبيرة، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع. ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد ، والتي تم شراؤها سابقا من قبل العميل، كما يتم تحويل مخاطر التقادم و الخسارة إلي العميل ، وإما أن يقبلها العميل وفقاً لعقد البيع أو يتم تجاوز شروط القبول أو أن يكون لدى المجموعة دليل موضوعي على تلبية كافية شروط القبول.

عند تعديل تلك البنود أو بيعها مع خدمات متكاملة جوهرية، فإن البضاعة والخدمات تمثل التزام أداء وحيد ومجمع وعليه يجب تحويل السيطره عليه على مدى فترة من الوقت. وذلك بسبب أن المنتج المجمع فريد من نوعه للعميل (لا يوجد استخدام بديل) ولدى المجموعة حق واجب النفاذ للحصول على الدفعات مقابل الأعمال التي تمت حتى تاريخه. يتم الاعتراف بالتزامات الأداء على مدى فترة من الوقت مع أداء أعمال التعديل أو التكامل.

إذا كانت العقود تشمل توريد بضاعة وخدمات تركيب مقابل أتعاب ثابتة، يتم الاعتراف بالإيراد على مدى فترة من الوقت، ويتم تسجيله كالتزام أداء وحيد بسبب العلاقات المتداخلة بين عناصر العقد. عندما تشمل العقود خدمات ما بعد البيع، يتم توزيع إجمالي سعر المعاملة على كل التزام من التزامات الأداء المحددة بموجب العقد على أساس أسعار البيع لكل بند. إذا لم يذكر ذلك بشكل مباشر، فإنها تعتبر تقديرات على أساس التكلفة المتوقعة مضاف إليها هامش ربح.

- <u>نقاط ولاء العملاء</u>

تعتبر نقاط الولاء كالتزام أداء منفصل، حيث أنها توفر للعملاء حقوق مادية لم يكن ليحصلوا عليها بغير ذلك. تنتهي النقاط غير المستغلة إذا لم يتم استخدامها. تقوم المجموعة بتوزيع سعر المعاملة بين الحق المادي والتزامات الأداء الأخرى المحددة في العقد على أساس سعر البيع المستقل. يتم الاعتراف بالإيراد من الحق المادي في تاريخ استرداد النقاط من قبل العميل أو التاريخ الذي تنتهي فيه أيهما أولاً.

- <u>تقديم الخدمات</u>

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء. تدخل المجموعة في عقود صيانة وتمديد ضمانات بأسعار ثابتة مع عملاء لسنة، ويتعين على العملاء الدفع مقدماً لكل اثني عشر شهراً ويتم تحديد تواريخ الدفعات المستحقة في كل عقد. يتم الاعتراف بالإيراد على مدى الوقت استناداً إلى النسبة بين عدد ساعات خدمات الصيانة المقدمة في الفترة الحالية وإجمالي عدد تلك الساعات المتوقع تقديمها بموجب كل عقد.

- <u>عقود المقاولات</u>

تتحقق إيرادات عقود المقاولات على مدى الوقت بطريقة التكلفة إلى التكلفة (أسلوب المدخلات)، أي نسبة تكاليف العقد المتكبدة للأعمال المنجزة حتى تاريخه إلى إجمالي تكاليف العقد المقدرة. تتحقق الأرباح فقط عندما يصل العقد إلى تلك المرحلة التي يمكن عندها تقدير الأرباح النهائية بدرجة معقولة. وتؤخذ المطالبات، الأوامر التغييرية ودفعات الحوافز للعقد في الاعتبار لغرض احتساب أرباح العقد عند موافقة مالك العقد لها، كما يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة للعقود بالكامل فور تبين حدوثها.

عندما لا يكون من الممكن تقدير الايراد من عقود المقاولات بصورة معقولة، فإنه يتم التحقق من الإيراد إلى المدى الذي تم تحمله من تكاليف العقد والتي من المرجح أن تكون قابلة للاسترداد. إن تكاليف العقود يتم الاعتراف بها كمصروف في الفترة التي تم تكبدها فيها.

- <u>الإيجارات</u>

يتم تحقق إيرادات الإيجارات، عند اكتسابها، على أساس نسبي زمني.

- <u>بيع عقارات تحت التطوير</u>

تتحقق الإيرادات عند تحويل السيطرة على العقار إلى العميل.إن العقارات بصفة عامة ليس لها استخدام بديل للمجموعة بسبب القيود التعاقدية. ومع ذلك، لا ينشأ الحق الملزم بالدفع حتى يتم تحويل سند الملكية القانونية للعقار إلى العميل. لذلك، يتحقق الإيراد في وقت محدد عند تحويل ملكيته إلى العميل ويقاس بسعر المعاملة المتفق عليها بموجب العقد.

- إيراد بيع عقارات

يتم الاعتراف بإيرادات بيع العقارات على أساس مبدأ الاستحقاق الكامل، وذلك عندما تتوفر جميع الشروط التالية:
- عند اكتمال عملية البيع وتوقيع العقود.
- عندما يكون استثمار المشترى (قيمة البيع) كافيا لبيان التزامه بدفع قيمة العقار كما في تاريخ البيانات المالية.
- ألا تنخفض مرتبة الذمم المدينة للمجموعة عن البيع مستقبلا.
- أن تكون المجموعة قد قامت بنقل السيطرة للمشتري.
- إذا كانت الأعمال اللازمة لإكمال العقار يمكن قياسها وقيدها على أساس الاستحقاق بصورة سهلة، أو إذا كانت تلك الأعمال غير جوهرية بالنسبة للقيمة الإجمالية للعقد.

- الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ر. المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الالتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام.

ضمان

يتم الإعتراف بمخصصات التكلفة المتوقعة لالتزامات الضمان في تاريخ بيع البضائع والخدمات ذات الصلة، وفقًا لأفضل تقدير للإدارة للمصاريف المطلوبة لتسوية التزام المجموعة.

العقود المتوقع خسارتها

إن العقد المتوقع خسارته هو عقد تتجاوز فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها (أي التكاليف التي لا يمكن للمجموعة تجنبها بسبب امتلاكها العقد) للوفاء بالالتزامات بموجب العقد، المنافع الاقتصادية المتوقع إستلامها بموجبه. وتعكس التكاليف التي لا يمكن تجنبها بموجب العقد أقل صافي تكلفة للتخارج من العقد، وهي إما تكلفة الوفاء بالعقد وأي تعويض أو غرامات الناشئة عن الفشل في الوفاء به، أيهما أقل.

إذا كان لدى المجموعة عقد متوقع خسارته، يتم الاعتراف بالالتزام الحالي بموجب العقد وقياسه على إنه مخصص. لكن قبل إحتساب مخصص منفصل لعقد متوقع خسارته، تعترف المجموعة بخسارة انخفاض القيمة التي قد تكون وجدت في قيمة الموجودات الخاصة بالعقد.

لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ش. عقود الإيجار

عقد الإيجار التشغيلي – (المجموعة كمؤجر)

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات لعقد الإيجار التشغيلي يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد تأجير أو يتضمن تأجير، في تاريخ بداية العقد. تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات التأجير التي تكون فيها الطرف المستأجر.

1) موجودات حق الإستخدام:

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام قيمة مطلوبات عقد التأجير المعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد التأجير المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز ايجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد التأجير، يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تتعرض موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

2) **مطلوبات عقد التأجير:**

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات عقد التأجير ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد التأجير المقرر سدادها خلال فترة عقد التأجير. وتتضمن دفعات عقد التأجير الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز التأجير مستحقة ودفعات عقد التأجير المتغيرة تعتمد على مؤشر أو سعر وكذلك المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشتمل دفعات عقد التأجير على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد التأجير. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو سعر كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند إحتساب القيمة الحالية لدفعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة سعر الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد التأجير لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة الى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

3) **عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة:**

تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود التأجير قصيرة الأجل على لعقود تأجير ممتلكاتها ومعداتها (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود تأجير موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود تأجير المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة (أي أقل من 1,500 دينار كويتي). يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير على عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة التأجير.

ت. تكاليف الإقتراض

إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تكبدتها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال. إن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتا زمنيا طويلا لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للاسترداد.

يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

ث. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة من أرباح الشركات المساهمة التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري وأي خسائر متراكمة. لم يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 نظراً لوجود خسائر متراكمة.

خ. ضريبة دعم العمالة الوطنية

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من ربح الشركة المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية و حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الادارة و بعد إستبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات الزميلة والتابعة غير المجمعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك طبقا للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، لعدم وجود ربح ضريبي تحتسب الضريبة على أساسه.

ذ. حصة الزكاة

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة المجمع قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية و حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الادارة و بعد إستبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقا للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب زكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 لعدم وجود ربح مالي تحتسب الزكاة على أساسه.

ض. العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر، بينما يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من البنود النقدية كأدوات الدين المالية والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار صرف مساوية تقريبا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الأخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

فيما يتعلق بالاستبعاد الجزئي لشركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية دون فقدان المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، يتم إعادة توزيع الحصص بنسبة الملكية من فروقات ترجمة العملات المتراكمة على الحصص غير المسيطرة ولا يتم الاعتراف بها في بيان الارباح أو الخسائر. بالنسبة لجميع عمليات الاستبعاد الجزئي الأخرى (مثل عمليات الاستبعاد الجزئي للشركات الزميلة أو الترتيبات المشتركة التي لا تؤدي إلى خسارة المجموعة للتأثير الجوهري أو السيطرة المشتركة)، يتم إعادة تصنيف الحصص بنسبة الملكية من فروقات ترجمة العملات المتراكمة إلى الأربح أو الخسائر.

إن الشهرة والتغير في القيمة العادلة الناتجة عن عمليات شراء شركات أجنبية يتم التعامل معها كموجودات ومطلوبات الشركات الأجنبية ويتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الإقفال.

ظ. الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية الا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

تقاس المطلوبات المحتملة المستحوذ عليها في دمج الأعمال عند الإعتراف المبدئي بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاستحواذ. في نهاية فترات التقارير اللاحقة، يتم قياس المطلوبات المحتملة بالمبلغ الذي سيتم الاعتراف به وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو المبلغ المعترف به عند الإعتراف المبدئي ناقصاً المبلغ المتراكم للإيرادات المعترف بها وفقاً لسياسات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، أيهما أعلى.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

غ. معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية علي أساس التقارير الداخلية التى يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

أ. الأراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن المجموعة تقوم ببعض الأراء والتقديرات والإفتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وإفتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

1- الأراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2 ، قامت الإدارة بإبداء الأراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

(أ) تحقق الإيرادات

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 – ق) يتطلب أراء هامة.

(ب) تحديد تكاليف العقود
إن تحديد التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد معين أو الخاصة بأنشطة العقد بشكل عام يتطلب أراء هامة. إن تحديد تكاليف العقود لها تأثير هام على تحقق الإيرادات المتعلقة بالعقود طويلة الأجل. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) لتحديد تكاليف العقود وتحقق الإيرادات.

(ج) تصنيف الأراضي
عند اقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي الى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة فى استخدام هذه الأراضى:

(1) أعمال تحت التنفيذ
عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو إستخدامها في المستقبل، فإن كلا من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

(2) عقارات استثمارية
عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

(د) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص مخزون
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتساب إنخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

(ه) تصنيف الموجودات المالية
عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم

كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 – د).

(و) دمج الأعمال
عند اقتناء شركات تابعة، تقوم الشركة الأم بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم الشركة الأم بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص ماهية العمليات الجوهرية المقتناة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المقتناة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كاقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المقتناة استنادا إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

(ز) الضرائب
تخضع المجموعة لضرائب الدخل في مناطق متعددة. إن تحديد مخصصات ضرائب الدخل يتطلب آراء هامة، حيث توجد العديد من المعاملات والعمليات الحسابية التي تجعل تحديد الضريبة النهائية غير مؤكد من خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة.

(ح) تحقق السيطرة
تراعي الادارة عند تحديد وجود السيطرة على الشركة المستثمر فيها ما إذا كان لديها سيطرة واقعية على تلك الشركة، وذلك إذا ما كانت تملك أقل من 50% من حقوق التصويت بها. إن تحديد الانشطة المعنية الخاصة بالشركة المستثمر فيها ومدى إمكانية قيام الشركة الأم باستغلال سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها يتطلب آراء هامة.

(ط) تقييم التأثير الجوهري
عند تحديد التأثير الجوهري على الشركة المستثمر بها، تأخذ الإدارة في الاعتبار ما إذا كان للمجموعة القدرة على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها إذا كانت المجموعة تملك نسبة أقل من 20٪ من حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها. يتطلب التقييم آراء هامة تتمثل في النظر في تمثيل المجموعة في مجلس إدارة الشركة المستثمر بها والمشاركة في عمليات صنع السياسة والمعاملات الجوهرية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.

(ي) عقود التأجير

تشمل الآراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ، من بين أمور أخرى ، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً)
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب
- تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة

2- التقديرات والإفتراضات

إن الإفتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

(أ) القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

(ب) الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك

تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

(ج) إنخفاض قيمة الشهرة

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك إنخفاض في قيمة الشهرة بشكل سنوي على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للأصل أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لإحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

(د) العقود طويلة الأجل

يتم التحقق من إيرادات العقود طويلة الأجل وفقا لطريقة التكلفة إلى التكلفة (أسلوب المدخلات)، ويتم احتساب نسبة الإنجاز بناء على نسبة تكاليف الأعمال المنجزة على العقد حتى تاريخه لإجمالي التكاليف المقدرة لكل عقد على حده. إن تحقق الإيرادات على أساس الخصائص المذكورة أعلاه ينبغي أن يتوافق مع الأعمال الفعلية المنجزة. إن تحديد التكاليف المقدرة لإكمال العقد وتطبيق طريقة نسبة الإنجاز تتضمن تقديرات. إن التكاليف والإيرادات المقدرة يجب أن تأخذ في الاعتبار المطالبات والتغيرات المتعلقة بالعقد.

(ه) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص مخزون

إن عملية تحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً كما هو مبين في إيضاح رقم (2)، يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

(و) تقييم العقارات الاستثمارية

تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أوالخسائر المجمع، حيث يتم إستخدام طريقة أساسية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:

1- تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

2- طريقة التدفقات النقدية المخصومة، والتي يتم فيها استخدام المبالغ المتوالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل استنادا إلى العقود والشروط الإيجارية القائمة وخصمها للقيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس المخاطر المتعلقة بهذا الأصل.

3- رسملة الدخل: والتي يتم بها تقدير قيمة العقار استنادا إلى الدخل الناتج منه، حيث يتم احتساب هذه القيمة على أساس صافي الدخل التشغيلي للعقار مقسوما على معدل العائد المتوقع من العقار طبقا لمعطيات السوق، والذي يعرف بمعدل الرسملة.

(ز) إعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات

تقوم المجموعة بإعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات، حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. تم تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات من قبل مقيم مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لموجودات مشابهة من حيث الحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم المستقل.

(ح) إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل . إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

(ط) الضرائب

تقوم المجموعة بقيد التزامات عن الضرائب المتوقعة بالمناطق التي تمارس فيها أنشطتها وتقدير مدى احتمالية استحقاق ضرائب إضافية. وعندما تختلف الضريبة النهائية عن المبالغ المسجلة فعليا، فان تلك الفروقات ستنعكس على ضريبة الدخل والضرائب المؤجلة في الفترة التي يتبين فيها هذا الاختلاف. إن أية تغييرات في هذه التقديرات والافتراضات قد تؤثر على القيمة الدفترية للضرائب المؤجلة.

(ي) عقود التأجير

إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:

- تقدير مدة عقد التأجير
- تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات التأجير
- تقييم ما إذا كان موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمته.

3- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2019	2018
مدينون تجاريون (أ)	**1,396,683**	1,670,254
مدينو عقود (أ)	**7,181,627**	7,730,737
	8,578,310	9,400,991
ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب)	**(5,083,186)**	(4,800,349)
	3,495,124	4,600,642
دفعات مقدمة وتأمينات مستردة	**3,046,356**	3,273,320
موظفون مدينون	**284,901**	321,762
مدينون آخرون	**4,565,163**	5,553,261
	11,391,544	13,748,985

أ) مدينون تجاريون ومدينو عقود

بالنسبة للمدينون التجاريون ومدينو عقود، تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث أن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينون التجاريون ومحجوز الضمان على أساس مجمع وتجميعها على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتواريخ الاستحقاق.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى نموذج الدفع للمبيعات على مدى الـ 48 شهر السابقة. أو تقادم العملاء على مدى 3 إلى 5 سنوات قبل 31 ديسمبر 2018 و1 يناير 2018 على التوالي والخسائر الائتمانية التاريخية المقابلة لتلك الفترة. يتم تعديل المعدلات التاريخية لتعكس العوامل الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية التي تؤثر على قدرة العميل على سداد المبلغ المستحق. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية المجمعة.

لم يطرأ أي تغيير على أساليب التقدير أو الإفتراضات المهمة خلال السنة الحالية.

يتم شطب المدينين التجاريين ومدينو العقود عندما لا يتوقع إستردادها. كما أن عدم السداد خلال 365 يوماً من تاريخ الفاتورة وعدم دخول المجموعة في إتفاقيات سداد بديلة يعتبر مؤشر على عدم توقع إسترداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنه يتم إعتباره إئتمان قد إنخفضت قيمته.

يوضح الجدول التالي تفاصيل تحليل أعمار بند المدينون التجاريون ومدينو عقود والذي تم بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. نظرًا لأن تجربة الخسائر الائتمانية التاريخية للشركة لا تظهر أنماطًا مختلفة بشكل كبير للخسائر بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسائر على أساس تواريخ الاستحقاق السابقة لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفة.

	أقل من 180 يوم	تأخر سدادها 181 – 365 يوم	منخفضة القيمة أكثر من 365 يوم	المجموع
2019	**3,250,465**	**244,659**	**5,083,186**	**8,578,310**
2018	4,349,424	251,218	4,800,349	9,400,991

إتخذت إدارة المجموعة إجراءات قانونية ضد مدينين تستحق منهم أرصدة بمبلغ 4,130,096 دينار كويتي ولم يبت فيها نهائياً من قبل القضاء حتى تاريخه ولا يمكن الوقوف على نتائجها النهائية حالياً.

ب) مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة

إن حركة مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة هي كما يلي:

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	**4,800,349**	3,941,788
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	**-**	310,244
الرصيد المعدل كما في 1 يناير	**4,800,349**	4,252,032
المحمل خلال السنة	**422,585**	541,943
مخصص لم يعد له ضرورة	**(51,008)**	-
المستخدم خلال السنة	**(77,615)**	(4,286)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**(11,125)**	10,660
الرصيد في نهاية السنة	**5,083,186**	4,800,349

4- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول فى معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا والشركات تحت السيطرة المشتركة. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

	شركات تحت سيطرة مشتركة	أطراف ذات صلة أخرى	المجموع 2019	المجموع 2018
الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع:				
مستحق من أطراف ذات صلة	-	-	-	8,873
مستحق إلى أطراف ذات صلة	207,450	-	**207,450**	207,450
دائنون وأرصدة دائنة اخرى	381,000	-	**381,000**	-
المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح او الخسائر المجمع:				
مصاريف عمومية وإدارية	2,638,100	-	**2,638,100**	1,780,517
أرباح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وموجودات غير ملموسة (أ)	-	1,840,000	**1,840,000**	-

(أ) قامت إدارة المجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، بالتنازل عن حق أنتفاع قطعة أرض بمنطقة ميناء عبدالله بصافي قيمة دفترية 185,000 دينار كويتي، بموجب عقد مبرم بتاريخ 19 ديسمبر 2019، بين إدارة المجموعة وشركة طرف ذي صلة مقابل مبلغ نقدي 2,025,000 دينار كويتي، نتج عن عملية البيع ربح بمبلغ 1,840,000 دينار كويتي تم إدراجة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

(ب) إن المستحق من / إلى أطراف ذات صلة لا تحمل فائدة وتستحق عند الطلب.

(ج) كما في 31 ديسمبر 2019، توجد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 3,216,292 دينار كويتي (2018 – 3,213,526 دينار كويتي) مسجلة بإسم طرف ذي صلة ويوجد تنازل منه لصالح المجموعة عن تلك الموجودات المالية (إيضاح 7).

(د) كما في 31 ديسمبر 2019، توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة بقيمة 4,020,000 دينار كويتي (2018 – 3,855,000 دينار كويتي) مسجلة باسم طرف ذي صلة ويوجد كتاب تنازل غير موثق منه لصالح المجموعة عن تلك العقارات الاستثمارية (إيضاح 9).

مزايا أفراد الإدارة العليا	2019	2018
مزايا قصيرة الأجل	**771,958**	683,357
مزايا نهاية الخدمة	**41,947**	53,008
	813,905	736,365

5- مخزون

	2019	2018
مخزون للمتاجرة	**16,445,281**	17,103,786
أخرى	**220,856**	346,875
	16,666,137	17,450,661
مخصص مخزون بطيء الحركة (أ)	**(992,961)**	(1,245,181)
	15,673,176	16,205,480

(أ) مخصص مخزون بطيء الحركة

إن حركة مخصص مخزون بطيء الحركة هي كما يلي:

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	**1,245,181**	1,363,651
المحمل خلال السنة	**145,215**	204,081
المستخدم خلال السنة	**(397,435)**	(322,551)
الرصيد في نهاية السنة	**992,961**	1,245,181

6- موجودات ومطلوبات مصنفة كعمليات غير مستمرة

اثرت الظروف الاقتصادية التي شهدتها الجمهورية اللبنانية على أحدى الشركات التابعة والعاملين في قطاع السوق المركزي في الجمهورية اللبنانية – مركز سلطان للتجزئة - ش.م.ل. مما أدى إلى توقف نشاط الشركة التابعة وتقدمها بطلب إشهار افلاس بتاريخ 31 يوليو 2017 إلى المحاكم اللبنانية المختصة والتي قبلت طلبها بتاريخ 6 نوفمبر 2017، وقد عينت المحكمة مصفيين لتحصيل مديونيات الشركة التابعة والوفاء بالتزاماتها وفقاً لقوانين الجمهورية اللبنانية وعليه، تم تصنيف موجودات ومطلوبات وعمليات الشركة التابعة كموجودات ومطلوبات وعمليات غير مستمرة من تاريخ 31 يوليو 2017.

إن أهم بنود الموجودات والمطلوبات المتعلقة المصنفة بعمليات غير مستمرة هي كالتالي:

	مركز سلطان للتجزئة (لبنان)	
	2019	2018
الموجودات:		
نقد في الصندوق ولدى البنوك	**60,854**	60,854
مدينون وارصدة مدينة أخرى	**891,091**	891,091
مخزون	**830,365**	830,365
ممتلكات وعقارات ومعدات	**4,634,900**	4,634,900
موجودات أخرى	**72,396**	72,396
مجموع الموجودات المصنفة كعمليات غير مستمرة	**6,489,606**	6,489,606
المطلوبات:		
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	**6,580,481**	6,580,481
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	**207,693**	207,693
مجموع المطلوبات المصنفة كعمليات غير مستمرة	**6,788,174**	6,788,174
زيادة المطلوبات عن الموجودات المصنفة كعمليات غير مستمرة	**(298,568)**	(298,568)

تبلغ الإرتباطات الرأسمالية المتعلقة بالإيجارات الخاصة بمركز سلطان للتجزئة (لبنان) ش.م.ل. كما في تاريخ إشهار الإفلاس (31 يوليو 2017) مبلغ 14,603,278 دينار كويتي، كان من الصعب تقدير الالتزامات الطارئة التي من المتوقع ان تتكبدها المجموعة بسبب التصفية. يوجد دعاوى قضائية ضد مركز سلطان للتجزئة (لبنان) ش.م.ل. نتيجة الإفلاس، وتعتقد إدارة المجموعة ان هذه الدعوى لن يكون لها تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة نظرا لوجود مخصص مسجل في الدفاتر متعلق بهذا الأمر (إيضاح 13 - ب).

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

	2019	2018
أسهم ملكية - مسعرة	**43,397**	44,822
أسهم ملكية - غير مسعرة	**5,204,821**	5,274,810
	5,248,218	5,319,632

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	**5,319,632**	5,798,397
الإستبعادات	-	(216,296)
التغير في القيمة العادلة	**(71,414)**	(262,469)
الرصيد في نهاية السنة	**5,248,218**	5,319,632

توجد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بمبلغ 3,216,292 دينار كويتي (2018 – 3,213,526 دينار كويتي) مسجلة بإسم طرف ذي صلة ويوجد كتاب تنازل غير موثق منه لصالح المجموعة يفيد بملكية المجموعة لتلك الموجودات المالية (إيضاح 4).

إن الموجودات المالية مقومة بالدينار الكويتي.

8- استثمار في شركات زميلة

إسم الشركة الزميلة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية (%)		المبلغ	
			2019	2018	2019	2018
الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. (عامة)	دولة الكويت	العقارات	**24.75**	24.75	**85,230,023**	81,635,111
شركة ألفا للطاقة - ش.م.ك. (مقفلة)	دولة الكويت	النفط و الطاقة	**20**	20	**8,128,241**	8,394,369
شركة الخريف المتحدة القابضة - ش.م.ك. (مقفلة) (أ)	دولة الكويت	خدمات بترولية	-	24	-	10,801,777
الشركة الكويتية البلغارية لإنتاج وتصنيع الألبان- ذ.م.م.	دولة الكويت	منتجات الألبان	**40**	40	**120,000**	120,000
					93,478,264	100,951,257

إن الحركة خلال السنة كانت كما يلي:

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	**100,951,257**	112,118,746
أثر تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9) لشركات زميلة	-	(1,724,242)
الرصيد في بداية السنة (معدل)	**100,951,257**	110,394,504
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة	**2,953,152**	4,828,043
إستبعاد شركة زميلة (أ)	**(10,799,763)**	-
إنخفاض في القيمة (إيضاح 24)	-	(1,800,575)
حصة المجموعة من الدخل الشامل الأخر (الخسارة الشاملة الأخرى) لشركات زميلة	**373,618**	(12,470,715)
الرصيد في نهاية السنة	**93,478,264**	100,951,257

(أ) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، قامت المجموعة ببيع إحدى الشركات الزميلة بمبلغ 10,632,300 دينار كويتي. وعليه تم استبعاد القيمة الدفترية للاستثمار البالغه 10,799,763 دينار كويتي وعكس مبلغ الدخل الشامل الأخر المتعلق بالاستثمار البالغ 207,305 دينار كويتي كما في تاريخ البيع، نتج عن عملية البيع ربح محقق بمبلغ 39,842 دينار كويتي تم إدراجه في بيان الارباح أو الخسائر المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

(ب) إن القيمة السوقية للاستثمار في الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع. كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع قد بلغت 33,687,900 دينار كويتي (2018 – 30,625,364 دينار كويتي). إن هذه الأسهم مرهونة لبعض البنوك المحلية مقابل تسهيلات بنكية إيضاح رقم (12، 14).

(ج) لم تقم المجموعة بإحتساب حصتها من نتائج أعمال شركاتها الزميلة، الشركة الكويتية البلغارية لإنتاج وتصنيع الألبان - ذ.م.م.، وذلك لعدم توافر البيانات المالية المدققة كما في 31 ديسمبر 2019. وتتوقع إدارة المجموعة أن نتائج الأعمال غير مادية.

إن ملخص البيانات المالية للشركات الزميلة الجوهرية كما يلي:

(أ) الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك. (عامة)

ملخص بيان المركز المالي المجمع:	2019	2018
الموجودات	**482,698,482**	477,736,580
المطلوبات	**(210,346,292)**	(219,909,287)
صافي الموجودات	**272,352,190**	257,827,293
نسبة ملكية المجموعة	**%24.75**	%24.75
الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة	**67,407,167**	63,812,255
الشهرة	**17,822,856**	17,822,856
القيمة الدفترية للشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع.	**85,230,023**	81,635,111

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:	2019	2018
الإيرادات	**17,166,730**	21,570,487
التكلفة	**(6,141,576)**	(9,525,385)
مصاريف أخرى	**(23,275,277)**	(27,157,582)
إيرادات أخرى	**23,443,987**	25,931,852
ربح السنة	**11,193,864**	10,819,372
الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى)	**3,331,041**	(5,342,843)
مجموع الدخل الشامل	**14,524,905**	5,476,529
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة	**3,594,914**	1,355,441

تتلخص المطلوبات المحتملة والدعاوى القضائية المتعلقة بالشركة الزميلة فيما يلي:

1) عقد مكتب المشاريع والتعاقدات PCO

من 2004 حتى 2008، نفذت الشركة الزميلة عقد مكتب المشاريع والتعاقدات القائم على أساس التكلفة بالإضافة إلى أتعاب محددة مع سلطة التحالف المؤقت للخدمات اللوجستية التي تدعم إعادة إعمار العراق بما في ذلك التخزين والقوافل والأمن.

بتاريخ 23 أبريل 2011، أرسلت الشركة الزميلة مطالبة موثقة بحوالي 47 مليون دولار تدين بها الحكومة الأمريكية للشركة الزميلة فيما يتعلق بعقد مكتب المشاريع والتعاقدات. ورفض مسؤول التعاقدات المطالبة المقدمة من الشركة الزميلة بتاريخ 15 ديسمبر 2011 واستأنفت الشركة الزميلة قرار الرفض أمام محكمة طعون مجلس خدمات الجيش. وبصفة منفصلة، ادعت الحكومة الأمريكية أن الشركة الزميلة مدينة لها بمبلغ 80 مليون دولار تتعلق بعقد مكتب المشاريع والتعاقدات وطلبت سداد المبلغ. وطعنت الشركة الزميلة بمطالبة الحكومة الأمريكية لدفع المبلغ أمام محكمة طعون مجلس خدمات الجيش وتم ضم الاستئنافين.

وبتاريخ 26 أغسطس 2013، تحركت الحكومة الأمريكية طالبةً رفض الاستئنافات أمام محكمة طعون مجلس خدمات الجيش لعدم الاختصاص. ووافقت محكمة طعون مجلس خدمات الجيش الحكومة الأمريكية على الطلب ورفضت الاستئناف بتاريخ 9 ديسمبر 2014. طعنت الشركة الزميلة على قرار المجلس أمام الدائرة الفيدرالية بمحكمة الاستئناف الأمريكية بتاريخ 8 أبريل 2015 وبتاريخ 16 أبريل 2018، أكدت هيئة الدائرة الاتحادية قرار محكمة طعون مجلس خدمات الجيش الذي رفض استئناف الشركة الزميلة لعدم الاختصاص.

وبعد قرار الدائرة الاتحادية، وبتاريخ 21 سبتمبر 2018، تقدمت الشركة الزميلة بشكوى معدلة في أمر معلق يخص عقد مكتب المشاريع والتعاقدات أمام محكمة الدعاوى الفيدرالية تطلب، من بين أمور أخرى، إعادة مبلغ 17 مليون دولار قامت الحكومة الأمريكية بمصادرته من قبل) كما ورد بمزيد من الوصف أدناه (وكذلك تطلب إعلان حكم بأنه لا يجوز للحكومة الأمريكية أن تحجز مبالغ مستحقة قانونا من الحكومة الأمريكية للشركة الزميلة استنادا إلى احتمال وجود دين على الشركة الزميلة بموجب عقد مكتب المشاريع والتعاقدات. وقد تم ضم هذا الأمر مع الأمر المتعلق بعقد DDKS المبين أدناه.

وكما أشرنا آنفا، قامت الحكومة الأمريكية بمصادرة 17 مليون دولار من عقد آخر يرتبط بمكتب المشاريع والتعاقدات (عقد DDKS). وبتاريخ 3 يوليو 2017، قدمت الشركة الزميلة مطالبة مصادق عليها بموجب عقد DDKS تطلب دفع مبلغ مقاصة DDKS بالإضافة إلى الفوائد. وفي خطاب بتاريخ 1 سبتمبر 2017، أبلغت مسؤولة التعاقدات الشركة الزميلة أنها أوقفت المطالبة المصادق عليها. وبعد قرار الدائرة الاتحادية المشار إليها أعلاه، قدمت الشركة الزميلة دعوى تطلب إعادة مبلغ مقاصة DDKS بالإضافة إلى الفوائد (قضية "DDKS").

بتاريخ 21 سبتمبر 2018، قدمت الشركة الزميلة شكوى معدلة في قضية DDKS . بتاريخ 3 ديسمبر 2018، قدمت الشركة الأم اقتراحا لإصدار الحكم بشأن المرافعات، بالإضافة إلى اقتراح لضم قضية DDKS مع قضية COFC التي لا زالت قيد النظر فيها والمشار إليها أعلاه. بتاريخ 6 ديسمبر 2018، استجابت المحكمة لطلب الشركة الزميلة بضم القضيتين. بتاريخ 17 ديسمبر 2018، قدمت حكومة الولايات المتحدة اقتراحا برد دعوى .DDKS وبتاريخ 28 ديسمبر 2018، قدمت الشركة الزميلة ردها على اقتراح الحكومة الأمريكية وقد ورد رد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 14 فبراير 2019 وتم عقد جلسة بتاريخ 28 فبراير 2019 وبتاريخ 9 مايو 2019، أصدرت محكمة المطالبات الفيدرالية رأيا بمنح حكومة الولايات المتحدة حكما في شكوى عقد مكتب المشاريع والتعاقدات المعدلة ورفضت قضية DDKS بسبب عدم اختصاصها. هذا، وقامت الشركة الزميلة بالطعن بالاستئناف على كلا القرارين أمام الدائرة الفيدرالية في 14 مايو 2019 حيث قامت المحكمة بضمهما لبعض، علما بأن موجز الاستئناف قد اكتمل بتاريخ 16 سبتمبر 2019، وسيتحدد موعد المرافعة الشفوية في النصف الأول من عام 2020.

بتاريخ 14 سبتمبر 2016، أقامت الشركة الزميلة دعوى تتعلق بمكتب المشاريع والتعاقدات بموجب قانون الإجراءات الإدارية في المحكمة الجزئية الأمريكية لقسم كولومبيا. ولا زالت هذه الدعوى عالقة.

على الرغم من الشكوك التي تحيط بالقضايا، لم تقم الإدارة بقيد أي مخصصات في البيانات المالية المجمعة. وبعد استشارة المستشار القانوني الخارجي، لا يمكن للشركة الزميلة التعليق على النتائج المحتملة للقضايا.

2) تسييل كفالة

صدر قرار عن الإدارة العامة للجمارك بدولة الكويت بتسييل جزء بمبلغ 10,092 ألف دينار كويتي من الكفالة المصرفية المقدمة من شركة جلوبال كليرنج هاوس سيستمز ش.م.ك. (مقفلة) ،("شركة جلوبال كليرنج") وهي شركة تابعة للشركة الزميلة، لصالح الإدارة العامة للجمارك فيما يتعلق بتنفيذ عقد. طبقًا لهذا القرار، قامت الإدارة العامة للجمارك بتسييل الكفالة المذكورة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007.

وقد تقدمت شركة جلوبال كليرنج بالطعن على القرار المذكور أعلاه أمام محكمة أول درجة، وقد أصدرت محكمة أول درجة حكمها لصالح شركة جلوبال كليرنج، وألزمت الإدارة العامة للجمارك بسداد مبلغ 58,927 ألف دينار كويتي كتعويض مقابل عدم الوفاء بالتزاماتها بموجب العقد، ومبلغ 9,138 ألف دينار كويتي لاسترداد مبلغ الكفالة التي تم تسييلها سابقًا، بالإضافة إلى احتساب فائدة بنسبة 7% سنوياً على هذه المبالغ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا.

ثم قامت شركة جلوبال كليرنج بالطعن بالاستئناف على هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف، طالبة زيادة قيمة التعويض. كما تقدمت الإدارة العامة للجمارك بالطعن رقم 1955 / 2014 إداري 4 أمام محكمة الاستئناف. وأصدرت محكمة الاستئناف في 13 سبتمبر 2015 حكمها بتأييد الحكم الصادر عن محكمة أول درجة. ثم قامت كل من شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك بالطعن على هذا الحكم أمام محكمة التمييز بالطعنين رقمي 148, 1487 لسنة 2015 تمييز إداري / 1، وبتاريخ 15 مارس 2017 قضت محكمة التمييز بإحالة الطعن لإدارة الخبراء. وفي 7 مايو 2018، أصدرت لجنة الخبراء تقرير يؤكد أحقية الشركة الزميلة في التعويض المطالب به. وتم نظر الدعوى أمام محكمة التمييز في 3 أكتوبر 2018. وبجلسة 23 يناير 2019 قدمت شركة جلوبال كليرنج دفاعها وقررت المحكمة التأجيل لجلسة 13 فبراير 2019 للتعقيب من الجمارك وبهذه الجلسة طلب الحاضر عن الجمارك أجلاً وتم منحه أجلاً لجلسة 6 مارس 2019، تم حجز الدعوى للحكم لجلسة 1 مايو 2019 وفيها تأجلت لجلسة 26 يونيو 2019 ثم تم مد أجل النطق بالحكم لجلسة 25 سبتمبر 2019 وبتلك الجلسة قضت محكمة التمييز بإحالة الدعوى إلى إدارة الخبراء، ولا زالت الدعوى محل بحث أمام إدارة الخبراء.

كما قامت شركة جلوبال كليرنج برفع دعوى قضائية ضد الإدارة العامة للجمارك وتقدمت ضمن إحدى مطالبتها بطلب لمحكمة الاستئناف بوقف الإدارة العامة للجمارك من تسييل الكفالات البنكية المتبقية المقدمة من شركة جلوبال كليرنج. وأصدرت محكمة الاستئناف حكما لصالح شركة جلوبال كليرنج بوقف تسييل الكفالات البنكية التي لا تزال بحوزة الإدارة العامة للجمارك، وتقدمت هذه الأخيرة بالطعن بالتمييز على حكم الاستئناف القاضي بوقف تسييل الكفالات وقضى بإلغائه من محكمة التمييز.

بالإضافة إلى ما سبق، يوجد نزاعات قانونية بين شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك وقام كلا الطرفين برفع دعاوى قضائية ودعاوى مقابلة مختلفة منظورة حاليًا أمام المحاكم. ويرى المستشار القانوني الداخلي للشركة الزميلة أنه لن يكون لهذه القضايا تأثير مادي سلبي على البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة.

3) العقد رقم 157 للمراحل الأولى والثانية والثالثة من قسيمة في منطقة جنوب أمغرة

تتضمن العقارات الاستثمارية عقار بقيمة دفترية بمبلغ 28,000 ألف دينار كويتي يمثل قطعة أرض تقع جنوب أمغرة تم الحصول عليها من الهيئة العامة للصناعة بموجب عقد إيجار.

في 3 يوليو 2018، أخطرت الهيئة الشركة الزميلة بعزمها إنهاء عقد الايجار المشار اليه أعلاه لزعمها بانتهاء سريانه في 30 يونيو 2018، وطالبت الهيئة الشركة الزميلة بتسليم قطعة الأرض. استنادا الى الرأي القانوني للمستشار القانوني الخارجي للشركة الأم، فإن إخطار إنهاء العقد مخالف للقانون، وقد اتخذت الشركة الزميلة الإجراءات القانونية اللازمة وقامت برفع دعوى برقم 2587 لسنة 2018- تجاري - عام - حكومي/24 ودعوى برقم 3686 لسنة 2018 -تجاري-عام-حكومي ودعوى رقم 4522 لسنة 2018 – تجاري- عام - حكومي بطلب الحكم بندب خبير لإبداء الرأي حول ثبوت التجديد الضمني لعقد الايجار المذكور أعلاه بموجب القانون. وبتاريخ 9 سبتمبر 2018 صدر قرار الإخلاء الإداري رقم (هـ.ع.ص 2018/129) وطعنت عليه الشركة الزميلة أمام القضاء بالدعوى رقم 2018/5600 إداري/12.

بتاريخ 25 أبريل 2019 الحكم رقم 2019/314 ضد الشركة الزميلة بانتهاء عقد التخصيص رقم 157 اعتباراً من 30 يونيو 2018 وبإخلاء الشركة الزميلة للقسيمة وطردها واسترداد الهيئة لحيازة الأرض وإلزام الشركة الزميلة بأداء الريع ابتداءً من 1 يوليو 2018 بمبلغ 80 دينار كويتي عن كل يوم تأخير حتى تسليم القسيمة - وهذا الحكم صادر من محكمة أول درجة وغير نهائي. وقد اتخذت الشركة الزميلة إجراءات الطعن على هذا الحكم بالاستئناف وطلبت وقف تنفيذ الحكم. إضافة إلى ذلك، طالبت الشركة الزميلة المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف عليه و القضاء برفع الدعوى بإثبات امتداد وتجديد العلاقة التعاقدية للعقد رقم (157) لمدة أخرى قدرها 20 سنة بدءً من 1 يوليو 2018.

وبتاريخ 14 يوليو 2019، صدر القرار من محكمة الاستئناف في الاستئناف أعلاه بوقف شمول الحكم بالنفاذ المعجل وتم تأجيله لجلسة 17 نوفمبر 2019.

وبتاريخ 8 ديسمبر 2019 صدر الحكم في الاستئنافات المقامة من الشركة الزميلة بإلغاء الحكم المستأنف رقم (2019/314) فيما قضى به في الدعوى الأصلية والقضاء مجددا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك، ومؤدى هذا الحكم النهائي هو بقاء القسائم موضوع العقد حتى الان بحيازة الشركة الزميلة. غير أن الحكم قابل للطعن عليه بالتمييز من أطراف الخصومة وقد طعنت الشركة على هذا الحكم بالتمييز 3900/2019 تمييز تجاري/4 ومازال الطعن متداولا ولم يفصل فيه.

كما أقامت الشركة الزميلة أيضاً إشكالاً لوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه رقم 314 لسنة 2019 لحين الفصل في الاستئناف، وبتاريخ 2 سبتمبر 2019، صدر الحكم في الإشكال المذكور بوقف تنفيذ الحكم رقم 314 لسنة 2019 وطعنت الهيئة على هذا الحكم بالاستئناف وبتاريخ 16 فبراير 2020 صدر الحكم بإلغاء الحكم المستأنف من الهيئة. ورفض الإشكال تاسيسا على حكم الاستئناف أعلاه الصادر بتاريخ 8 ديسمبر 2019.

ولم تتمكن الشركة الزميلة بعد التشاور مع المستشار القانوني الخارجي من التعليق على نتائج القضية.

4) قضايا شركة كي جي إل

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، تم رفع دعاوى مدنية على الشركة الزميلة وبعض شركاتها التابعة من قبل شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ("كي جي إل") وشركاتها التابعة في ثلاثة دوائر قضائية مختلفة في الولايات المتحدة وذلك بشأن أمور تتعلق بالتشهير والتدخل في عقود شركة كي جي إل مع حكومة الولايات المتحدة من قبل موظف سابق في الشركة الزميلة.

في 4 يونيو 2018، لاحقاً لانتهاء كافة التحقيقات، قدمت الشركة الزميلة طلب إصدار حكم مستعجل. في 6 يوليو 2018، وافقت المحكمة على طلب الشركة الزميلة و أسقطت الدعوى.

في 1 أغسطس 2018، استأنفت شركة "كي جي إل" الحكم المستعجل امام محكمة بنسلفانيا العليا، وقدمت شركة كي جي إل مذكرتها الافتتاحية في 8 نوفمبر 2018. وقدمت الشركة الزميلة ردها في 20 ديسمبر 2018. كما قدمت شركة كي جي ال تعقيبها على مذكرة المجموعة في 17 يناير 2019 وملاحقها للاستئناف في 12 فبراير 2019. قدمت الشركة الزميلة مذكرتها النهائية في 25 فبراير 2019، وقدمت شركة كي جي ال مذكرتها النهائية في 26 فبراير 2019.

في 28 فبراير 2019، رفضت المحكمة العليا التماس كي جي ال بختم أجزاء مستنسخة من السجل في 7 مارس 2019. في 12 ابريل 2019 وافقت المحكمة على التزام كي جي ال بختم أجزاء مستنسخة من السجل.

في 15 مايو 2019، حددت المحكمة العليا موعد للمرافعة الشفهية في الاستئناف واستمعت المحكمة إليها في 26 يونيو 2019. و في 1 أغسطس 2019 أصدرت المحكمة العليا قرارها برفض الاستئناف المقدم من قبل كي جي ال. بتاريخ 3 سبتمبر 2019، تقدمت شركة كي جي أل بالتماس للموافقة على تقديم الاستئناف أمام محكمة التمييز في ولاية بنسلفانيا، وطلبت من محكمة التمييز مراجعة قرار المحكمة العليا. وقدمت الشركة الزميلة ردها على الالتماس بتاريخ 17 سبتمبر 2019 ولم تصدر محكمة التمييز حكمها حتى تاريخه.

5) قضية كوريك

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011، قامت الشركة الزميلة (من خلال شركتها التابعة المملوكة بالكامل، والتي تمثل منشأة ذات رأسمال مشترك) بمشاركة شركة فرانس تيليكوم بحيازة حصة ملكية بنسبة 44% في شركة كورك تيليكوم ذ.م.م. ("كورك تيليكوم") وهي شركة محدودة المسئولية تم تأسيسها في دولة العراق وذلك عن طريق شركة محاصة مملوكة بنسبة 54% للمجموعة ونسبة 46% لشركة فرانس تيليكوم. ونتيجة لذلك، تمتلك الشركة الزميلة حصة ملكية غير مباشرة بنسبة 23.7% في شركة كورك تيليكوم.

تم تصنيف الاستثمار في شركة كورك تيليكوم كاستثمار في شركة زميلة حيث تمارس الشركة الزميلة تأثيرًا جوهرياً على السياسات المالية والتشغيلية لشركة كورك تيليكوم. وحيث إن هذه الشركة الزميلة محتفظ بها كجزء من المحفظة الاستثمارية للشركة التي تمثل منشأة ذات رأسمال مشترك، فقد تم إدراجها في بيان المركز المالي المجمع بالقيمة العادلة. إن هذه المعاملة مسموح بها بناءً على معيار المحاسبة الدولي 28 "استثمار في شركات زميلة وشركات محاصة" والذي يتيح المحاسبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عن الاستثمارات المحتفظ بها من قبل المنشأة ذات رأس المال المشترك؛ وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع في فترة التغيير.

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغت قيمة القرض الذي يحمل فائدة والمقدم من قبل الشركة الزميلة إلى شركة كورك تيليكوم 35,259 ألف دينار كويتي (2018: 35,321 ألف دينار كويتي).

في فبراير 2017، قدمت الشركة الزميلة طلب تحكيم ضد حكومة جمهورية العراق استناداً إلى المادة 36 من اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى ("اتفاقية الإكسيد") وإلى المادة 10 من الاتفاقية الثنائية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق بشأن الترويج والحماية المتبادلة للاستثمارات ("الاتفاقية الثنائية لعام 2015"). ويتعلق طلب التحكيم بمجموعة من التصرفات والامتناع عن اتخاذ ما يلزم من جانب حكومة جمهورية العراق بما فيها هيئتها الرقابية التابعة لها وهي هيئة الأعلام والاتصالات، فيما يتعلق بقرار مزعوم صدوره من قبل هيئة الإعلام والاتصالات بإبطال موافقتها الكتابية المسبقة الصادرة بشأن استثمار الشركة الزميلة في شركة كورك تيليكوم، بالإضافة إلى أمر هيئة الأعلام والاتصالات بإعادة الأسهم التي استحوذت عليها الشركة الزميلة إلى المساهمين العراقيين الأصليين (الأمر الذي تم تنفيذه في مارس 2019). وتتعلق مطالبات الشركة الزميلة في طلب التحكيم، من بين أمور أخرى، على إخفاق الحكومة العراقية في معاملة استثمار المجموعة بقيمة أكثر من 380 مليون دولار أميركي بشكل عادل ومنصف، وإخفاقها في إخطارها بما يتم اتخاذه من إجراءات وحرمانها من حق الدفاع، وأيضا المصادرة غير المباشرة للاستثمار بالمخالفة لأحكام الاتفاقية الثنائية لعام 2015. في 24 فبراير 2017، تم قيد طلب التحكيم من الشركة الزميلة لدى مركز تسوية منازعات الاستثمار وتم تشكيل هيئة التحكيم رسمياً في 20 ديسمبر 2017. حيث انعقدت جلسة إجرائية أولية في 31 يناير 2018.

وتم إيداع مذكرة الشركة الزميلة في 30 أبريل 2018. وبتاريخ 6 أغسطس 2018، أودعت جمهورية العراق اعتراضها على الاختصاص وطلبت النظر في الاعتراض للبت فيه كمسألة تمهيدية قبل النظر في موضوع وأساس النزاع. وقامت المحكمة بتشعيب الإجراءات في 31 أكتوبر 2018، وقدمت الشركة الزميلة مذكرتها المضادة بشأن الاختصاص الولائي في 10 يناير 2019. وقد ورد رد المدعى عليهم في 25 فبراير 2019، فيما ردت الشركة الزميلة بتاريخ 21 مارس 2019. هذا، وقد انعقدت الجلسات بتاريخ 24 و25 أبريل 2019. وبتاريخ 9 يوليو 2019، أصدرت المحكمة قرارها بشأن الاختصاص القضائي و خلصت فيه إلى أن لديها ولاية قضائية على بعض (وليس كل) مطالبات الشركة الزميلة. وسيتم البت الآن في الدعوى على أساس المطالبات التي يتحقق للمحكمة الولاية القضائية بشأنها. ولم تتقدم حكومة العراق حتى الآن بدفاعها وقد تقدمت بطلب مد اجل حتى تاريخ 24 مارس 2020. وستقوم المحكمة باصدار قرارها بشأن هذا قريبا، في حين سيتقدم الأطراف بعد ذلك بالردود اللاحقة خلال الجلسة المنعقدة للبت في أساس الدعوى والمقرر عقدها في شهر أكتوبر 2020. هذا، ولا يمكن في الوقت الحالي تقييم الاثر المالي المتوقع حيث ما يزال النزاع قائما دون حسمه قانونا وعدم اتضاح الأمور.

بموازاة المطالبات المذكورة أعلاه بشأن شركة كورك تيليكوم، قامت شركة تيليكوم العراق المحدودة ("شركة تيليكوم العراق ") (التي تملك الشركة الزميلة بشكل غير مباشر في رأسمالها حصة 54%) ببدء الإجراءات التالية:

- <u>التحكيم بشأن اتفاقية الاكتتاب في الأسهم</u>
في 29 يونيو2017، بدأت شركة تيليكوم العراق اجراءات تحكيم أمام غرفة التجارة الدولية ضد كل من شركة كورك الدولية (للإدارة) المحدودة ("كورك الدولية") والسيد/ سروان صابر مصطفى. وقد نشأ النزاع بسبب مبالغ مستحقة من كورك الدولية بكفالة السيد سروان صابر مصطفى بموجب اتفاقية اكتتاب تتعلق باستثمار الشركة الزميلة في شركة كورك تيليكوم. ويقدر المبلغ المتنازع عليه بما يقارب 75 مليون دولار أمريكي (بخلاف الفوائد).وقد تم تشكيل هيئة التحكيم في 2 فبراير 2018، والتي سوف تصدر القواعد الإجرائية والجدول الزمني لنظر التحكيم في أقرب فرصة.

  وقد تم إيداع مذكرة طلبات شركة تيليكوم العراق في 17 مايو 2018. وتم إيداع مذكرة الدفاع بتاريخ 12 سبتمبر 2018.

  وقدمت شركة تيليكوم العراق ردها بتاريخ 8 مارس 2019، فيما تقدم المدعى عليهم بردهم في 3 مايو 2019. وقد انعقدت جلسات بتاريخ 16 و 17 سبتمبر 2019 ومن المتوقع أن يصدر قرار نهائي في أي وقت.

- <u>التحكيم بشأن اتفاقية المساهمين</u>
في 4 يونيو 2018، بدأت شركة تيليكوم العراق إجراءات التحكيم ضد شركة سي اس ليمتد والسيد سروان صابر مصطفى. نشأ النزاع بسبب مخالفات تعاقدية مختلفة من قبل المدعى عليهم لأحكام اتفاقية المساهمين المتعلقة باستثمار الشركة الأم في شركة كورك تيليكوم. يتم تحديد المبلغ المتنازع عليه أثناء سير الإجراءات. وتم إرسال طلب التحكيم بتاريخ 4 يونيو 2018 وتم تقديم رد المدعى عليهم بتاريخ 10 سبتمبر 2018. قدمت شركة تيليكوم العراق طلباً معدلاً لطلب التحكيم في 15 يناير 2019. وتم تشكيل هيئة التحكيم في 29 مارس 2019 وقد قدمت شركة تيليكوم العراق مطالبتها بتاريخ 28 أغسطس 2019. قدمت شركة سي اس ليمتد دفاعها بتاريخ 22 يناير 2020 على أن تنعقد جلسات المحاكمة في أوائل عام 2021.

- التحكيم بشأن اتفاقية تبعية بنك انتركونتيننتال لبنان

إجراءات التحكيم ضد بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل وشركة كورك تيليكوم وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة. يتعلق هذا النزاع، بالاحتيال المزعوم المدبر من قبل بعض أصحاب المصلحة في شركة كورك تيليكوم بمعرفة وتعاون بنك انتركونتيننتال لبنان فيما يتعلق باتفاقية تبعية ذات الصلة بقرض بقيمة 150 مليون دولار قدّمه بنك انتركونتيننتال لبنان إلى شركة كورك تيليكوم. يتم تحديد المبلغ المتنازع عليه أثناء سير الإجراءات. وأرسل طلب التحكيم بتاريخ 26 يونيو 2018 وتم تقديم رد المدعى عليهم والدعوى المقابلة بتاريخ 8 أكتوبر 2018. ومن طلبات الدعوى المقابلة التعويض عن الخسائر (التي لا زالت بدون تحديد) التي يزعم المدعى عليهم أنها طالت سمعتهم ووضعهم. ان جواب ودعوى بنك انتركونتيننتال لبنان المقابلة قد أودعت بتاريخ 8 نوفمبر 2018. قُدم رد شركة كورك تيليكوم وشركة انترناشونال هولدينج بتاريخ 14 ديسمبر 2018. تم تأسيس هيئة التحكيم بتاريخ 15 مايو 2019 علماً أنه تم تقديم مطالبة شركة تيليكوم العراق بتاريخ 22 نوفمبر 2019 فيما أن موعد تقديم دفاع المدعى عليهم هو 21 فبراير 2020 على أن تنعقد جلسات المحاكمة في شهري نوفمبر وديسمبر من عام 2020.

- مطالبات مدير مركز دبي المالي العالمي

في 12 مارس 2018، بدأت شركة تيليكوم العراق دعوى أمام مركز دبي المالي العالمي ("مركز دبي") ضد مدراء شركة انترناشونال هولدينج ليمتد (الشركة المالكة لشركة كورك التي تملك فيها شركة تيليكوم العراق نسبة 44% من راس المال). والمدراء المدعى عليهم هم كل من عبدالحميد أجراوي، نوزاد جندي، وريمون زينه رحمه. ويرتكز موضوع الدعوى على إخلال مدراء انترناشونال هولدينج ليمتد بمهامهم علما بأن شركة تيليكوم العراق بصدد اعلان مطالباتها في لبنان والعراق.

وبتاريخ 20 فبراير 2019، تقدمت شركة تيليكوم العراق لقاضي الأمور المستعجلة بطلب تعيين "ممثلين مفوضين" لشركة انترناشونال هولدينج ليمتد يتمتعون بالصلاحيات الكافية لتقصي شؤون الشركة التابعة لشركة انترناشونال هولدينج ليمتد (شركة كوريك تيليكوم ذ.م.م.) ("طلب تعيين حارس"). وقضت محكمة مركز دبي المالي العالمي برفض طلب تعيين الحارس في 7 أغسطس 2019.

وفي سياق منفصل، في 5 سبتمبر 2017، قامت شركة مودرن العالمية للتجارة العامة لمواد ومعدات البناء والعقارات ذ.م.م (شركة تابعة مملوكة بالكامل من الشركة الأم) ببدء إجراءات تحكيم ضد شركة كورك تيليكوم بشأن إخلال كورك تيليكوم في سداد رسوم الخدمات المستحقة لشركة مودرن العالمية بموجب اتفاقية خدمات. بتاريخ 20 مارس 2019، تم منح شركة مودرن العالمية مطالبتها بالكامل، والفائدة والمصاريف القانونية والتي بلغت حوالي 4.5 مليون دولار أمريكي. هذا، وقد بدأت المجموعة إجراءات التنفيذ ضد شركة كورك تيليكوم.

وبناءاً عليه، ونتيجة النزاع المستمر المتعلق بشركة كورك تيليكوم، لم تتمكن إدارة الشركة الزميلة من تحديد القيمة العادلة لهذا الاستثمار وإمكانية استرداد القرض ذي الفوائد كما في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018، تم إدراج الاستثمار بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2013 بقيمة 359 مليون دولار أمريكي بما يعادل 109,183 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2018: 109,246 ألف دينار كويتي).

(ب) شركة ألفا للطاقة – ش.م.ك. (مقفلة)

ملخص بيان المركز المالي	2019	2018
الموجودات المتداولة	**28,777,680**	26,349,865
الموجودات غير المتداولة	**36,968,949**	38,691,663
المطلوبات المتداولة	**(23,204,276)**	(20,791,988)
المطلوبات غير المتداولة	**(974,603)**	(846,204)
صافي الموجودات	**41,567,750**	43,403,336
نسبة ملكية المجموعة	**%20**	%20
الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة	**8,313,550**	8,680,667
تسويات أخرى	**(185,309)**	(286,298)
القيمة الدفترية لشركة ألفا للطاقة – ش.م.ك. (مقفلة)	**8,128,241**	8,394,369

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر	2019	2018
مبيعات	**115,430,825**	115,650,707
تكلفة المبيعات	**(115,162,635)**	(117,790,073)
مصاريف أخرى	**(3,177,315)**	(973,875)
إيرادات أخرى	**3,811,139**	3,789,862
ربح السنة	**902,014**	676,621
(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الأخر	**(2,232,666)**	597,058
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل	**(1,330,652)**	1,273,679
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة	**(266,130)**	254,736

تم احتساب حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة ألفا للطاقة – ش.م.ك. (مقفلة) بناءاً على بيانات مالية معدة من قبل الإدارة.

9- عقارات استثمارية

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	**17,539,395**	16,603,248
استبعادات	**(7,457,749)**	(1,035,000)
التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية *	**125,743**	1,202,230
المحول من ممتلكات وعقارات ومعدات	**-**	757,245
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**(14,117)**	11,672
الرصيد في نهاية السنة	**10,193,272**	17,539,395

* يتضمن مبلغ التغير في القيمة العادلة لسنة المقارنة مبلغ 27,489 دينار كويتي متعلق بعقارات تم تحويلها من بند ممتلكات وعقارات ومعدات إلى عقارات استثمارية نتيجة تغير في استغلالها من قبل المجموعة وعليه، إدرج مبلغ التغير في القيمة لتلك العقارات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة 4,020,000 دينار كويتي (2018 – 3,855,000 دينار كويتي) مسجلة بإسم طرف ذي صلة ويوجد كتاب تنازل غير موثق عنها لصالح المجموعة (إيضاح 4).

توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة 4,184,991 دينار كويتي (2018 – 11,584,733 دينار كويتي) مرهونة مقابل تسهيلات بنكية ودائنو مرابحة ممنوحة للمجموعة (إيضاحات 12 و14).

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مستقلين ومعتمدين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمون باستخدام أسس التقييم الموضحة في البيان التالي، مع الأخذ في الإعتبار طبيعة وإستخدام العقارات الاستثمارية:

2019

فئة العقار الاستثماري	أساس التقييم	المستوى الثاني
أراضي ومباني	مبيعات السوق المقارنة	**10,193,272**

2018

فئة العقار الاستثماري	أساس التقييم	المستوى الثاني
أراضي ومباني	مبيعات السوق المقارنة	17,539,395

قامت إدارة المجموعة بالإلتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية.

10- ممتلكات وعقارات ومعدات

	أراضي ملك حر	مباني	تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر	أثاث وتركيبات	سيارات	آلات ومعدات	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	المجموع
التكلفة:								
كما في 1 يناير 2019	62,435,357	82,946,641	10,159,918	15,560,546	2,648,314	20,692,710	585,094	195,028,580
إضافات	-	773,465	237,693	302,215	5,500	414,461	448,663	2,181,997
إستبعادات	-	-	(2,549)	(30,009)	-	(16,653)	-	(49,211)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	2,677	(212,936)	41,299	108,984	561	59,360	-	(55)
كما في 31 ديسمبر 2019	**62,438,034**	**83,507,170**	**10,436,361**	**15,941,736**	**2,654,375**	**21,149,878**	**1,033,757**	**197,161,311**
الإستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة:								
كما في 1 يناير 2019	-	35,174,334	9,077,464	14,393,269	2,491,850	16,860,135	585,094	78,582,146
المحمل على السنة	-	1,623,122	470,949	452,222	39,695	799,093	-	3,385,081
المتعلق بالإستبعادات	-	-	(2,549)	(30,009)	-	(16,653)	-	(49,211)
خسائر إنخفاض في القيمة (إيضاح 24)	-	356,690	5,119	10,090	270	172,160	-	544,329
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	-	6,281	1,365	7,753	519	7,489	-	23,407
كما في 31 ديسمبر 2019	**-**	**37,160,427**	**9,552,348**	**14,833,325**	**2,532,334**	**17,822,224**	**585,094**	**82,485,752**
صافي القيمة الدفترية:								
كما في 31 ديسمبر 2019	**62,438,034**	**46,346,743**	**884,013**	**1,108,411**	**122,041**	**3,327,654**	**448,663**	**114,675,569**
كما في 31 ديسمبر 2018	62,435,357	47,772,307	1,082,454	1,167,277	156,464	3,832,575	-	116,446,434

- توجد أراضي ملك حر ومباني مدرجة بصافي قيمة دفترية بلغت 52,285,000 دينار كويتي (2018 – 52,400,990 دينار كويتي) مرهونة مقابل تسهيلات بنكية ممنوحة للمجموعة (إيضاحات 12 و14).

11- موجودات غير ملموسة

	قنليات
التكلفة:	
كما في 1 يناير 2019	7,800,609
إستبعادات	(385,000)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	(9,795)
كما في 31 ديسمبر 2019	**7,405,814**
الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة:	
كما في 1 يناير 2019	6,287,085
المحمل على السنة	197,578
المتعلق بالإستبعادات	(200,000)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	25
خسائر إنخفاض في القيمة (إيضاح 24)	67,500
كما في 31 ديسمبر 2019	6,352,188
صافي القيمة الدفترية:	
كما في 31 ديسمبر 2019	**1,053,626**
كما في 31 ديسمبر 2018	1,513,524

12- تسهيلات بنكية

إن التسهيلات البنكية ممنوحة من بنوك محلية وأجنبية للمجموعة وهي مضمونة بالكفالة التضامنية لشركات المجموعة كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع ورهن بعض أسهم شركة زميلة بقيمة سوقية بلغت 27,859,581 دينار كويتي (2018 – 25,326,892 دينار كويتي) (إيضاح 8) وعقارات استثمارية بقيمة عادلة 784,991 دينار كويتي (2018 – 784,733 دينار كويتي) (إيضاح 9) وحوالة حق على إيرادات بعض العقود ورهن أراضي ملك حر ومباني بصافي قيمة دفترية 45,202,025 دينار كويتي (2018 – 45,300,990 دينار كويتي) (إيضاح 10).

وتتمثل فيما يلي:

	تاريخ الاستحقاق	2019	2018
الجزء المتداول	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2020	**38,237,214**	56,623,027
الجزء غير المتداول	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2022	**66,869,400**	56,932,480
		105,106,614	113,555,507

إن المجموعة تتفاوض حالياً مع الجهات المقرضة لإعادة هيكلة وتجديد تسهيلاتها البنكية.

إن الفائدة السنوية على التسهيلات البنكية أعلاه هي كالتالي:

البيان	العملة	معدل الفائدة (%) 2019	معدل الفائدة (%) 2018
متوسط معدل فائدة سنوية فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي	دينار كويتي	**1.75 – 2.5**	1.75 – 2.5
متوسط معدل فائدة سنوية	دينار كويتي	**8**	-
متوسط معدل فائدة سنوية	دينار أردني	**6.5 – 8.5**	6.5 – 8.5
متوسط معدل فائدة نصف سنوي	ريال عماني	**4 – 5.5**	4 – 5.5

إن القيم الدفترية للتسهيلات البنكية للمجموعة مقومة بالعملات التالية:

العملة	2019	2018
دينار كويتي	**95,606,651**	102,922,236
دينار أردني	**4,575,284**	4,761,612
ريال عماني	**4,924,679**	5,871,659
	105,106,614	113,555,507

13- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2019	2018
دائنون تجاريون (أ)	**63,839,028**	68,301,585
محجوز ضمان للمقاولين	**61,892**	54,791
إجازات ومستحقات أخرى للموظفين	**3,928,933**	4,804,209
دائنون لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات	**81,145**	59,063
دائنو شراء أراضي	**634,282**	653,340
مخصصات أخرى (ب)	**7,840,407**	8,241,498
دائنون آخرون	**8,839,817**	8,609,088
	85,225,504	90,723,574

(أ) تتضمن الدائنون التجاريون أرصدة تتعلق بدائنو تمويل تجاريون، حيث قامت المجموعة بالدخول في ترتيبات مع بنك محلي في دولة الكويت لتحصيل فواتيرها، حيث يقوم البنك بتمويل الموردين التجاريين، ان هذه التسهيلات تتحمل رسوم خدمة تتراوح من 0.25% إلى 0.5% من مبالغ الفواتير المستحقة والتي تستحق خلال 90 – 180 يوما في المتوسط. إن دائنو تمويل تجاريين مضمونة برهن أراضي ومباني المجموعة وبعض متاجر التشغيل لشركات تابعة.

(ب) تم تكوين المخصصات الأخرى طبقا لتقديرات الادارة والتي تتمثل في:

	2019	2018
مخصص متعلق باستثمار في شركة تابعة (إيضاح 6)	**1,025,803**	1,509,657
مخصص قضايا	**1,362,351**	1,362,351
مخصص إغلاق محلات	**2,330,037**	2,399,303
مخصص زكاة	**750,000**	750,000
مخصصات أخرى	**2,372,216**	2,220,187
	7,840,407	8,241,498

14- دائنو مرابحة

	2019	2018
إجمالي المرابحة	**24,803,167**	26,369,884
ناقصاً: تكاليف تمويلية مستقبلية غير مطفأة	**(231,667)**	(1,376,702)
القيمة الحالية لإلتزام المرابحة	**24,571,500**	24,993,182

والتي تتمثل في:

	تاريخ الاستحقاق	2019	2018
الجزء المتداول	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2020	**7,792,000**	11,129,500
الجزء غير المتداول	عدة أقساط آخرها في 6 ابريل 2022	**16,779,500**	13,863,682
		24,571,500	24,993,182

يتحمل دائنو مرابحة متوسط أعباء تمويل بمعدل 2.5% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي وهي مضمونة برهن بعض أسهم شركة زميلة بقيمة سوقية بلغت 5,828,319 دينار كويتي (2018 – 5,298,472 دينار كويتي) (إيضاح 8) وأراضي ملك حر ومباني مملوكة لشركة تابعة بصافي قيمة دفترية 7,082,975 دينار كويتي (2018 – 7,100,000 دينار كويتي) (إيضاح 10) وعقارات استثمارية مملوكة لشركة تابعة بقيمة 3,400,000 دينار كويتي (2018 – 10,800,000 دينار كويتي) (إيضاح 9).
إن المجموعة تتفاوض حالياً مع البنوك المقرضة لإعادة هيكلة وتجديد تسهيلاتها الائتمانية.

لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة المرفقة، قامت إدارة المجموعة بتسديد مبلغ 7,000,000 دينار كويتي من رصيد دائنو مرابحة باستخدام وديعة قصيرة الأجل تم إدارجها ضمن النقد والنقد المعادل كما في 31 ديسمبر 2019.

15- عقود الإيجار

يوضح البيان التالي الحركة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على حقوق استخدام الأصول والتزامات عقود الإيجار:

	حقوق استخدام أصول	التزامات عقود إيجار
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في 1 يناير 2019	38,854,947	38,854,947
اطفاء حقوق استخدام (إيضاح 2 - أ)	(4,162,502)	-
تكاليف تمويلية (إيضاح 2 - أ)	-	2,000,866
المدفوع خلال السنة	-	(5,116,427)
إضافات	110,726	62,941
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	10,626	9,610
الرصيد في نهاية السنة	**34,813,797**	**35,811,937**

	حقوق استخدام أصول	التزامات عقود إيجار
والتي تتمثل في:		
الجزء المتداول	-	5,120,293
الجزء غير المتداول	34,813,797	30,691,644
	34,813,797	**35,811,937**

16- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	**5,877,098**	5,336,696
المحمل على السنة	**804,845**	933,184
المدفوع خلال السنة	**(1,031,925)**	(392,782)
مخصص لم يعد له ضرورة (إيضاح 23)	**(824,655)**	-
الرصيد في نهاية السنة	**4,825,363**	5,877,098

17- رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به من 828,828,782 سهم (2018 – 828,828,782 سهم) بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية. إن بيان رأس مال الشركة الأم كما يلي:

	2019	2018
رأس المال المصرح به	**82,882,878**	82,882,878
رأس المال غير المدفوع	**(25,000,000)**	(25,000,000)
رأس المال المدفوع	**57,882,878**	57,882,878

18- أسهم خزانة

	2019	2018
عدد الأسهم	**14,272,531**	14,272,531
النسبة إلى الأسهم المدفوعة (%)	**2.47**	2.47
القيمة السوقية (دينار كويتي)	**742,172**	756,444
التكلفة (دينار كويتي)	**2,593,571**	2,593,571

نظراً لعدم وجود أية أرصدة دائنة في حسابات الأرباح المرحلة أو الإحتياطيات أو علاوة الإصدار فلم تقم إدارة المجموعة بتجميد أية مبالغ لصالح رصيد أسهم الخزانة.

19- احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الإجباري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

20- احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاختياري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

21- تكلفة المبيعات

	2019	2018
رصيد المخزون في أول السنة	**17,103,786**	17,817,622
المشتريات خلال السنة	**170,666,742**	173,825,374
المخزون المتاح للبيع	**187,770,528**	191,642,996
رصيد المخزون في نهاية السنة (إيضاح 5)	**(16,445,281)**	(17,103,786)
تكلفة المبيعات	**171,325,247**	174,539,210

22- مصاريف عمومية وإدارية وبيعية

تتضمن المصاريف العمومية والإدارية والبيعية تكاليف موظفين بمبلغ 18,112,186 دينار كويتي (2018 – 17,984,005 دينار كويتي).

23- مخصصات لم يعد لها ضرورة

	2019	2018
مخصصات أخرى	**-**	2,000,000
مخصص مكافأة نهاية خدمة لم يعد له ضرورة (إيضاح 16)	**824,655**	-
مخصص إجازات موظفين لم يعد له ضرورة	**111,532**	-
	936,187	2,000,000

24- خسائر إنخفاض في القيمة

	2019	2018
خسائر إنخفاض في قيمة استثمار في شركة زميلة (إيضاح 8)	**-**	1,800,575
خسائر إنخفاض في قيمة ممتلكات وعقارات ومعدات (إيضاح 10)	**544,329**	1,283,674
خسائر إنخفاض في قيمة الشهرة	**-**	1,168,248
خسائر إنخفاض في قيمة موجودات غير ملموسة (إيضاح 11)	**67,500**	592,434
	611,829	4,844,931

25- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اقترح مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 24 مارس 2020 عدم منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 14 مايو 2019 على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، كما وافقت على إقتراح مجلس الإدارة عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

26- ربحية السهم الأساسية المتعلقة بمساهمي الشركة الام

ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. إن المعلومات الضرورية لإحتساب ربحية السهم الأساسية بناء على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة هي كما يلي:

	2019	2018
ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم	**2,243,481**	2,501,410
عدد الأسهم القائمة:	أسهم	أسهم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة	**578,828,782**	578,828,782
ناقصا: المتوسط المرجح لأسهم الخزانة	**(14,272,531)**	(14,272,531)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة	**564,556,251**	564,556,251
	فلس	فلس
ربحية السهم الاساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم	**3.97**	4.43

27- مبدأ الاستمرارية

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا لمبدأ الاستمرارية، والذي يفترض قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الإعتيادي، ولا تتضمن البيانات المالية المجمعة أية تعديلات قد تنتج عن عدم التأكد من إستمرارية المجموعة.

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغت الخسائر المتراكمة للمجموعة مبلغ 38,895,848 دينار كويتي (2018 – 42,155,767 دينار كويتي)، وتجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 96,229,372 دينار كويتي (2018 – 122,520,685 دينار كويتي)، إضافة إلى أن نسبة الدين إلى إجمالي الموارد المالية قد بلغت 76.10% (2018 – 75.32%).

إن إستمرارية المجموعة تعتمد على قدرتها على تحقيق أرباح وتعزيز تدفقاتها النقدية في المستقبل وإعادة هيكلة وتجديد تسهيلاتها البنكية، إضافة إلى الدعم والتمويل من قبل المساهمين الرئيسيين.

ان المجموعة تتفاوض حاليا مع المؤسسات المالية المقرضة لها لإعادة جدولة وتجديد تسهيلاتها البنكية، كما أنها قامت باتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة راس المال خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى قيامها بالبدء في تنفيذ خطة للتخارج من بعض الاستثمارات والموجودات المدرجة بالبيانات المالية المجمعة لمواجهة التزاماتها تجاه هذا الأمر.

28- إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الإعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل نقد ونقد معادل، المدينين، المستحق من / إلى أطراف ذات صلة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، التسهيلات البنكية، إلتزامات عقود إيجار، دائنو مرابحة، التزامات أخرى طويلة الاجل والدائنين، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حاليا مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق المطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الإقتراض:

	2019		
	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	الأرصدة كما في 31 ديسمبر	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
وديعة قصيرة الاجل	%0.5	7,000,000	± 35,000
تسهيلات بنكية	%0.5	105,106,614	± 525,537
دائنو مرابحة	%0.5	24,571,500	± 122,858
إلتزامات عقود إيجار	%0.5	35,811,937	± 179,060

	2018		
	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	الأرصدة كما في 31 ديسمبر	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
تسهيلات بنكية	%0.5	113,555,507	± 567,778
دائنو مرابحة	%0.5	24,993,182	± 124,966

مخاطر الإئتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مسببا خسارة مالية للطرف الآخر . إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساسا في النقد والنقد المعادل والمدينين والمستحق من أطراف ذات صلة. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

نقد ونقد معادل وودائع لأجل

إن النقد لدى البنوك والودائع لأجل الخاصة بالمجموعة والتي تقاس بالتكلفة المطفأة تعتبر منخفضة المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. أن النقد والودائع البنكية قصيرة الأجل المجموعة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك المدينون والمستحق من أطراف ذات صلة.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي.

	2019		
	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع
دينار بحريني	± 5%	± 22,880	± 71,935
ريال عماني	± 5%	± 16,888	± 630,654
درهم اماراتي	± 5%	-	± 258,186
دينار أردني	± 5%	± 10,501	± 216,067
ليرة لبنانية	± 5%	-	± 14,928
جنيه مصري	± 5%	-	± 1,032

	2018		
	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع
دينار بحريني	± 5%	± 25,235	± 99,669
ريال عماني	± 5%	± 12,047	± 614,316
درهم اماراتي	± 5%	± 22,858	± 58,093
دينار أردني	± 5%	± 35,306	± 901,926
ليرة لبنانية	± 5%	-	± 14,928
جنيه مصري	± 5%	-	± 921

مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

(أ) جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية:

	2019				
	حتى شهر	1 إلى 3 شهور	3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	المجموع
تسهيلات بنكية	-	-	38,237,214	66,869,400	105,106,614
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	30,015,569	15,936,773	39,273,162	-	85,225,504
مستحق إلى أطراف ذات صلة	-	-	207,450	-	207,450
دائنو مرابحة	-	-	7,792,000	16,779,500	24,571,500
إلتزامات عقود إيجار	-	-	5,120,293	30,691,644	35,811,937
	30,015,569	15,936,773	90,630,119	114,340,544	250,923,005

	2018				
	حتى شهر	1 إلى 3 شهور	3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	المجموع
تسهيلات بنكية	-	-	56,623,027	56,932,480	113,555,507
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	31,951,934	16,964,886	41,806,754	-	90,723,574
مستحق إلى أطراف ذات صلة	-	-	207,450	-	207,450
دائنو مرابحة	-	-	11,129,500	13,863,682	24,993,182
	31,951,934	16,964,886	109,766,731	70,796,162	229,479,713

(ب) إن تحليل المطلوبات المحتملة والإرتباطات الرأسمالية للمجموعة وفقا للاستحقاقات التعاقدية المتبقية كانت كما يلي:

	2019					
	حتى شهر	1إلى 3 شهور	3 إلى 12 شهر	من 1إلى 5 سنوات	فوق 5 سنوات	المجموع
خطابات ضمان	162,166	2,799,323	6,010,204	176,976	-	9,148,669
إعتمادات مستندية	194,213	458,682	-	-	-	652,895
	356,379	3,258,005	6,010,204	176,976	-	9,801,564

	2018					
	حتى شهر	1إلى 3 شهور	3 إلى 12 شهر	من 1إلى 5 سنوات	فوق 5 سنوات	المجموع
خطابات ضمان	82,531	510,773	9,195,401	1,194,575	-	10,983,280
إعتمادات مستندية	87,315	195,637	58,989	-	-	341,941
إرتباطات رأسمالية	-	-	-	1,431,265	5,100,000	6,531,265
	169,846	706,410	9,254,390	2,625,840	5,100,000	17,856,486

هـ) مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمار المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. لا تتعرض المجموعة بشكل جوهري لهذه المخاطر.

29- قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

	2019		
	المستوى الأول	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	43,397	5,204,821	5,248,218
	43,397	5,204,821	5,248,218

	2018		
	المستوى الأول	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	44,822	5,274,810	5,319,632
	44,822	5,274,810	5,319,632

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

تم الإفصاح عن مستوى القياس للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في إيضاح رقم (9).

30- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الإستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة الموارد المالية بناءا على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة باحتساب صافي الديون مقسوما على إجمالي الموارد المالية. يتم احتساب صافي الديون كإجمالي الإقتراض ناقصا النقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتم إحتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية والتي تظهر في بيان المركز المالي المجمع مضافا إليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي الموارد المالية مما يلي:

	2019	2018
تسهيلات بنكية	**105,106,614**	113,555,507
دائنو مرابحة	**24,571,500**	24,993,182
إلتزامات عقود إيجار	**35,811,937**	-
إجمالي الإقتراض	**165,490,051**	138,548,689
يخصم: نقد ونقد معادل	**(13,586,937)**	(6,498,096)
صافي الديون	**151,903,114**	132,050,593
مجموع حقوق الملكية	**45,374,879**	43,249,865
إجمالي الموارد المالية	**197,277,993**	175,300,458
نسبة الدين إلى الموارد المالية	**76.10%**	75.32%

31- إلتزامات محتملة ومطالبات قضائية

أ) يوجد على المجموعة كما في 31 ديسمبر إلتزامات محتملة هي كما يلي:

	2019	2018
خطابات ضمان	**9,148,669**	10,983,280
إعتمادات مستندية	**652,895**	341,941
	9,801,564	11,325,221

ب) إن الإلتزامات المحتملة الناتجة عن حصة المجموعة في شركات زميلة هي كما يلي:

	2019	2018
خطابات ضمان	**668,508**	622,386

- كما في 31 ديسمبر 2019، يوجد لدى الشركة الزميلة ارتباطات رأسمالية بمبلغ 4,269,828 دينار كويتي (31 ديسمبر 2018 : 2,727,665 دينار كويتي).
- أصدرت أحدى الشركات الزميلة ضمانًا تجاريًا للحصول على تسهيلات قروض لأجل حصلت عليها شركة نابلس توبكو (شركة محاصة) لبناء ريم مول، والرصيد المستحق للتسهيلات كما في 31 ديسمبر 2019 بمبلغ 45,344,991 دينار كويتي.
- أبرمت أحدى الشركات الزميلة اتفاقية ضمان مؤسسي مع شركائها في الاستثمار في شركة المحاصة المتوسط للإستثمار القابضة (شركة محاصة)، حيث قدم الشريك ضمانًا كاملاً لحاملي السندات للتجديد والإصدار الجديد للسندات في شركة المحاصة، بلغت قيمة السندات في 31 ديسمبر 2019 ما قيمته 8,212,663 دينار كويتي.

ج) تتمثل المطالبات القانونية الهامة للشركة الزميلة الرئيسية "الشركة الوطنية العقارية ش.م.ك.ع." فيما يلي:

1) أصدرت وزارة المالية قرار بإلغاء العقود المتعلقة ببعض العقارات التي تم إنشاءها على أرض مستأجرة من حكومة دولة الكويت بانتهاء مدة 25 سنة. وقد استأنفت الشركة الأم هذا القرار. بالنسبة لأحد العقارات، اصدرت محكمة الاستئناف حكمها ايضا لصالح وزارة المالية مع تعويض بمبلغ 11,711,060 دينار كويتي.

سددت الشركة الزميلة التعويض لوزارة المالية على أقساط في خلال عامي 2017 إلى 2019، وآخر قسط تم دفعه في 31 مارس 2019. وقد طعنت الشركة الزميلة على الحكم في محكمة التمييز ولا تزال القضية قيد النظر. أما بالنسبة للممتلكات الأخرى، فقد حكمت محكمة الاستئناف أيضًا لصالح وزارة المالية وحصلت على تعويض بمبلغ 6,597,527 دينار كويتي. كما قامت الشركة الزميلة بالطعن على الحكم في محكمة التمييز. القضية قيد النظر حتى الآن ولم تسدد الشركة الزميلة أي مبلغ حتى الآن.

2) قامت الشركة الزميلة برفع دعوى قضائية ضد مؤسسة الموانئ الكويتية وإحدى شركات النقليات للمطالبة بقيمة الايجارات المستحقة عن استغلالهما لبعض القسائم في المنطقة التجارية الحرة بالكويت، حيث قضت محكمة الإستئناف بتأييد الاستئناف بإلزام مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة النقليات متضامنين بدفع مبلغ 6,956,416 دينار كويتي للشركة الأم. وقد قامت الشركة الأم بإستلام المبلغ المنصوص عليه في حكم محكمة الإستئناف بتاريخ 11 أكتوبر 2011. وقامت مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة النقليات بالطعن مجددا على هذا الحكم بمحكمة التمييز والذي لا يزال منظورا أمام القضاء حاليا في انتظار الحكم النهائي. لم تقم الش الشركة الزميلة بعكس المخصصات المسجلة سابقا وذلك من باب الحيطة والحذر لحين صدور الحكم النهائي.

كما قامت الشركة الزميلة برفع دعوى ضد مؤسسة الموانيء الكويتية للتعويض عن قيمة إستغلال مواقع أخرى بمنطقة التجارة الحرة، والتي قامت المحكمة بإحالتها إلى إدارة الخبراء ولا تزال قيد النظر حتى تاريخه.

هناك بعض القضايا الأخرى المرفوعة ضد الشركة الزميلة، والتي لا يمكن تقييم نتائجها حتى يتم إجازتها نهائيا من قبل المحكمة. في رأي المستشار القانوني الداخلي للمجموعة، لن يكون هناك أي تأثير سلبي جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي مخصصات في سجلات الشركة الزميلة اعتبارًا من تاريخ التقرير.

د) توجد لدى الشركة الأم مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من الشركة الأم ضد الغير ومن الغير ضد الشركة الأم، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي المستشار القانوني الداخلي للمجموعة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة وعليه، لم تقم المجموعة بقيد مخصصات إضافية عن هذه القضايا نظراً لوجود مخصصات كافية عنها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة المرفقة.

32- الجمعية العامة

اقترح مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 24 مارس 2020، بعدم توزيع أرباح نقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة السنوية بجلستها المنعقدة بتاريخ 14 مايو 2019، على عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

33- أرقام المقارنة

تم أعادة تبويب بعض أرقام السنة السابقة لتتماشى مع أرقام الفترة الحالية. إن عملية إعادة التبويب لم يكن لها تأثير على ربح المجموعة أو حقوق الملكية المجمعة للسنة السابقة.

34- معلومات القطاعات

لأغراض الإدارة، تم تصنيف الأقسام الرئيسية التالية كقطاعات تشغيلية وبيانها كالتالي:

القطاع التشغيلي	الوصف
البيع بالتجزئة	أسواق مركزية للمواد الغذائية
استثماري	الاستثمار في الاوراق المالية و الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
العقود	مقاولات
العقارات	إدارة وتطوير والمتاجرة بالعقارات

إن المعلومات المتعلقة بكل من القطاعات التشغيلية مبينة كالتالي:

	2019				
	البيع بالتجزئة	استثماري	العقود	العقارات	المجموع
مجموع الإيرادات	**210,019,877**	**-**	**9,326,409**	**1,431,316**	**220,777,602**
مجمل الربح	**38,694,630**	**-**	**534,619**	**1,431,316**	**40,660,565**
إستهلاك وإطفاء	**(5,461,334)**	**(39,202)**	**(742,284)**	**(1,502,341)**	**(7,745,161)**
مصاريف تمويلية	**(2,126,383)**	**(6,655,732)**	**(72,798)**	**(636,331)**	**(9,491,244)**
ربح (خسارة) القطاعات	**6,910,725**	**(4,999,575)**	**(689,991)**	**948,382**	**2,169,541**
مجموع موجودات القطاعات	**173,348,949**	**98,414,663**	**5,791,914**	**31,029,374**	**308,584,900**
مجموع مطلوبات القطاعات	**156,114,282**	**87,139,364**	**4,261,156**	**15,695,219**	**263,210,021**

	2018				
	البيع بالتجزئة	استثماري	العقود	العقارات	المجموع
مجموع الإيرادات	213,669,018	-	10,781,733	1,443,006	225,893,757
مجمل الربح (الخسارة)	39,129,808	-	(81,141)	332,745	39,381,412
إستهلاك وإطفاء	(3,618,783)	(54,559)	(85,983)	(538,768)	(4,298,093)
مصاريف تمويلية	(1,069,606)	(6,455,262)	(9,976)	-	(7,534,844)
ربح (خسارة) القطاعات	5,609,147	(1,401,460)	(1,525,826)	(343,916)	2,337,945
مجموع موجودات القطاعات	144,903,156	107,562,042	5,151,790	29,085,195	286,702,183
مجموع مطلوبات القطاعات	152,797,747	82,209,693	3,544,222	4,900,656	243,452,318